المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة

(دراسة ميدانية)

إعداد

دكتورة

شيماء محمد مراد محمد

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة سوهاج

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي إلى التعرف على المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وتحديد أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيقها لديهم.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة، وطبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس قوامها (٣٥٠) عضوًا، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- ضعف تلبية القوانين والتشريعات لتحقيق الديمقراطية الفكرية بالشكل الملائم، مما يتطلب ضرورة إعادة تنظيم التشريعات وتعديل قانون تنظيم الجامعات بما يتوافق مع تحقيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- ضعف الإمكانات والبنى التحتية وتراجع دور الجامعة في القيام ببعض المهام البحثية كإيجاد وحدات تسويقية للبحوث العلمية، وتراجع دورها في الاهتمام بالأنشطة البحثية الجادة، وضعف الاهتمام بتحقيق التقدير والدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس، مما يضعف فرص تحقيق الديمقراطية الفكرية.
- وجود عديد من المعوقات التي تحول دون تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس؛ من أبرزها التأثر بالمصالح الشخصية للقيادات، وغياب الحوار المنتج بين

أعضاء هيئة التدريس والهيئات الإدارية، والتفاوت في تطبيق القوانين، وضعف الموارد المالية المخصصة للبحوث العلمية.

وأوصى البحث بضرورة تفعيل المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، ومحاولة التغلب على المعوقات التي تحول دون تطبيق الديمقراطية الفكرية بمختلف الجامعات والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : المتطلبات التربوية – الديمقراطية الفكرية – مجتمع المعرفة.

Abstract

The aim of the current research is to identify the educational rope of intellectual democracy among faculty members in the light of the knowledge society, and to identify the most prominent obstacles that prevented them from achieving them in selling them.

The descriptive approach, and it relied on a questionnaire, and was applied to a sample of (350) faculty members, and the research reached a set of results, the most prominent of which are:

- Weakness in meeting the laws and legislations to achieve intellectual democracy in an appropriate manner, which requires the necessity of reorganizing legislation and amending the law organizing universities in line with the achievement of intellectual democracy among faculty members.
- Weak capabilities and infrastructure, a decline in the university's role in carrying out some research tasks, such as creating marketing units for scientific research, a decline in its role in paying attention to serious research activities, and a weak interest in achieving appreciation and material and moral support for faculty members, which weakens the chances of achieving intellectual democracy.
- The presence of many obstacles that prevent the development of intellectual democracy among faculty members; The most prominent of these are being affected by the personal interests of leaders, the absence of productive dialogue between faculty members and administrative bodies, the disparity in the application of laws, and the weak financial resources allocated to scientific research.

The research recommended the necessity of activating the educational requirements for intellectual democracy among faculty members in the light of the knowledge society, and trying to overcome the obstacles

that prevent the application of intellectual democracy in the various universities and institutions in the community.

Keywords: educational ideas - intellectual democracy - knowledge society.

القسم الأول
الإطار العام للبحث

مقدمة

يمثل العصر الحالي عصر الانفتاح المعرفي والتكنولوجي والتطور الهائل في كافة مجالات العلم والمعرفة والاتصال، وانتشار مفاهيم العولمة، وظهور مجتمع المعرفة الذى سعي إلى تغيير مفاهيم العصر وظهور مفاهيم جديدة تتطلب إعادة تشكيل عقول البشر وتعديل مساراتهم في الحياة، فأصبحت المعرفة هو الوسيلة التي تتنافس بها المجتمعات، فتحولت قيمة الفرد من ما يمتلكه من أموال وسلع إلى ما يمتلكه من معلومات ومعارف.

ولقد أوصى التقرير العالمي لاستشراف مستقبل المعرفة بضرورة تعزيز المهارات والمعارف اللازمة للمستقبل، من خلال وضع تصور لمستقبل إنتاج المعرفة وتطويرها، وتشجيع صناع السياسات، وقادة الأعمال، والباحثين والمجتمع المدني على توحيد جهودهم لتطوير التكنولوجيات ونشر المعرفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩م، ٦-٨).

وفي ضوء تلك التوصيات فرض ظهور مجتمع المعرفة عديدًا من المتطلبات اللازمة والضرورية لمواكبة هذا المجتمع من أبرزها الاهتمام بمبادئ الديمقراطية في المجتمع، وتفعيلها واستغلالها لتحسين حياة المجتمعات.

وتمثل الديمقراطية مفهومًا حيويًا وفعالًا للمجتمعات، فالديمقراطية تحقق الاستقرار نتيجة إيجاد لغة حوار وتواصل فعال بين مختلف الأفراد يعتمد على حرية الرأي والتعبير واحترام الآخر وتقبل الآراء، وقلة الخلافات والنزاعات بين الأفراد، إلى جانب تشجيع الإبداع والتفكير الحر.

وتتسم الديمقراطية بأنها تتيح للأفراد حرية إبداء الرأي واتخاذ القرار ، ثم اشتراط عدم مخالفة النصوص القطعية الثابتة، أو المبادئ العامة، أي القضايا التي لا تقبل الاجتهاد أو أن تكون محلًا للشورى (محمد عبد الفتاح فتوح، ٢٠٠٦م، ٢٧).

وتتعدد أنواع الديمقراطية، ويعد من أبرزها في ضوء مجتمع المعرفة الديمقراطية الفكرية، والتي تسهم بشكل واضح في تطوير المعرفة وإنتاجها ونشرها، كما تعد أحد الركائز الضرورية لتطوير المجتمعات المختلفة.

فلا يمكن للمؤسسات المجتمعية ولاسيما التربوية منها ترسيخ منظومة القيم الأخلاقية والعلمية والتفكير الواعي، والنقدي، والجدلي، بمعزل عن فضاء تربوي ديمقراطي، فلا شيء يساعد الإنسان على النمو وتطوير ملكاته وقدراته كما تساعده الحرية، فالمؤسسات التربوية كفضاءات تربوية مكلفة بإعداد العنصر البشري وتهيئته لممارسة السلوك الحواري الديمقراطي حتى يصبح جزءًا من المنظومة الفكرية والثقافية (ربيع محمد، طارق عبد الرؤوف عامر، ٢٠٠٨م، ١٤٢).

ويدور مفهوم الديمقراطية الفكرية حول حق الفرد في الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها؛ باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان في ظل ظهور مجتمع المعرفة الذي فرض على الإنسان ضرورة مواكبة تلك المجتمعات، نتيجة تحول دور المجتمعات للسعي نحو المعرفة، وتحول العقول البشرية إلى رؤوس أموال معرفية.

فقد جاءت الديمقراطية الفكرية انعكاسًا للديمقراطية السياسية، فقد أصبح الفكر حرًا ومشاعًا بين الناس من خلال التواصل الفكري بينهم عن طريق مختلف وسائل الاتصال بما فيها المناقشات والندوات والمؤتمرات (سامي محمد نصار، جمان عبد المنعم أحمد، ١٩٩٨م، ١٩٧).

فالديمقراطية الفكرية تكفل للإنسان كرامته وحريته واستقلاله الذاتي، ومعاملته دائمًا كغاية لا كوسيلة، مما يتطلب ممارسة الديمقراطية الفكرية، حتى تصبح منهجًا وأسلوب حياة، وجزءًا من المنظومة الفكرية، وهذا يتطلب تغييرًا جذريًا فعالًا في استراتيجيات التخطيط والتنفيذ لاستيعاب مفاهيم الديمقراطية الفكرية وقبولها: كالحرية والعدالة والمساواة والتسامح وقبول الآخر وعدن نفيه وحرية الإنسان...إلخ (ربيع محمد، طارق عبد الرؤوف عامر، ٢٠٠٨م، ١٤٥-١٤٦).

وجدير بالإشارة أن مؤسسات التعليم العالي، وأعضاء هيئة التدريس على وجه الخصوص يقومون بدور مهم في تحقيق أبعاد ومتطلبات مجتمع المعرفة من خلال دورهم في توليد العرفة وإنتاجها ونشرها(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥م، ٥٩).

ويحقق أعضاء هيئة التدريس مساهمات فاعلة في تنمية مبادئ الديمقراطية الفكرية نظرًا لدورهم الواضح في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فأعضاء هيئة التدريس يمثلون منارة فكرية وتربوية تنهض بالمجتمعات لامتلاكهم وسائل وأساليب المعرفة.

فعضو هيئة التدريس هو المصدر الأول للعلم والمعرفة، والقدوة الحسنة التي يتطلع إليها الطلاب ويتمثلون بأخلاقياته، وهو مركز التوجيه والإرشاد الأكاديمي، ومفتاح التطوير والتجديد، وذلك ليس على مستوى الطالب والجامعة فحسب، ولكن على مستوى المجتمع ككل (علي السيد الشخيبي، شاكر محمد فتحي، ٢٠١٥م، ٥٤).

ونظرًا لأهمية الديمقراطية الفكرية في ضوء التحديات التي فرضها ظهور مجتمع المعرفة، حيث يعمل بناء مجتمع المعرفة على زيادة المحتوى المعرفي في المنتجات والصادرات، والتفاعل مع عولمة عملية الإنتاج (وفاء على، ٢٠١٥، ٢٥٨)، ونظرًا لضرورة تنمية مفهوم الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس، كان اهتمام الباحثة بموضوع الدراسة الحالية والذي يُعني بتحديد المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

مشكلة البحث وتساؤلاته :

يعد الفكر هو الأساس للنهوض بأي مجتمع، وتقييد الفكر هو بمنزلة تدمير وتخلف للمجتمعات، فمفهوم الديمقراطية ليس مجرد مفهومًا يختص بالجوانب السياسية، ولكنه مبدأ ضروري وحق من حقوق الإنسان في الحياة، وهو حقه في إنتاج الفكر، والتعبير عنه ونشره وتطبيقه في الحياة.

وقد أوضحت الدراسات المختلفة غياب مفاهيم الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، فقد أكدت دراسة (عبدالله أحمد الذيفاني، ٢٠٠٧م) وجود عديد من المشكلات الأكاديمية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس؛ من أبرزها؛ غياب مفاهيم الحرية والديمقراطية، والتحديات والعقبات التي تواجههم في مجال النشر والبحث العلمي والتدريس، نتيجة التدخلات المباشرة وغير المباشرة من السلطات الرقابية المختلفة.

ومن أبرز تلك التحديات ضعف استقلالية الإدارة الجامعية؛ نتيجة ارتباطها بضغوطات سياسية، وتراجع مواكبة اللوائح والقوانين الجامعية لمتطلبات مجتمع المعرفة، وانتشار الأنظمة ولقد الرقابية المختلفة والبقاء على النظام المركزي في الإدارة.

كما أظهرت نتائج دراسة (هناء سامي حسن، ٢٠٢١م) وجود حالة من عدم الرضا عن أوضاع الديمقراطية الأكاديمية والفكرية لأعضاء هيئه التدريس في الجامعات المصرية، وخصوصا في مجال المشاركة في صنع القرارات، وأيضا زيادة حدة المعيقات التي تحد من ممارسة عضو هيئه التدريس لحريته في الجامعات، وانخفاض مستوى الحرية الأكاديمية

والديمقراطية الفكرية للأستاذ الجامعي في المجالات الثلاثة وهي مجال البحث العلمي، ومجال التدريس، ومجال المشاركة في إدارة وحوكمة الكلية.

الأمر الذي دعا إلى ضرورة الاهتمام بمفهوم الديمقراطية الفكرية، لأن الديمقراطية أصبحت الأساس للمفاضلة بين الشعوب والأمم في ظل تعقيدات المجتمع وتحدياته، فأصبحت الديمقراطية الفكرية من المتطلبات اللازمة لبناء المنظومة الفكرية والثقافية للمجتمعات.

ولعل التطورات المتلاحقة في مجال المعرفة، وظهور ما يسمى بمجتمع المعرفة اقتضى تنمية المتطلبات اللازمة للديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس باعتبارها إحدى المتطلبات الضرورية الداعمة للإنتاج الفكري والتربوي؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتحديد المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

ويتضمن البحث الحالي التساؤلات الآتية:

١. ما انعكاسات أبعاد مجتمع المعرفة على الوظائف المنوطة بعضو هيئة التدريس بالجامعة ؟
٢. ما ماهية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس؟
٣. ما المتطلبات التربوية اللازمة لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة؟
٤. ما واقع توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة؟
٥. ما الآليات اللازمة لتوفير المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في تنمية وتحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة؛ ويمكن توضيح الأهداف الفرعية للبحث من خلال ما يلي:

١. الوقوف على أهم أبعاد ومتطلبات مجتمع المعرفة.
٢. التعرف على وظائف أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

٣. تحديد المتطلبات التربوية اللازمة لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.
٤. توجيه مؤسسات التعليم العالي لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.
٥. الكشف عن التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.
٦. تقديم تصور مقترح للآليات اللازمة للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إمكانية الاستفادة منه ومن نتائجه على النحو الآتي:

١. تحفيز العقول المبدعة من أعضاء هيئة التدريس على الإنتاج الفكري والعلمي في ضوء مجتمع المعرفة.
٢. تنمية مفهوم الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس لمواكبة مجتمع المعرفة.
٣. من المتوقع أن تفيد نتائج البحث مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع؛ بتوضيح متطلبات الديمقراطية الفكرية في ضوء مجتمع المعرفة.
٤. قد تفيد نتائج البحث في لفت أنظار المسئولين لوضع التشريعات القانونية التي تتيح تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.
٥. تسهم في تطوير وإثراء الأبحاث التربوية والعلمية، وتشجيع البحث العلمي والابتكار والإنتاج الفكري لدى أعضاء هيئة التدريس بما يحقق النهوض بالمجتمعات المختلفة.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في النقاط الآتية:

١. الحدود الموضوعية: اقتصر البحث الحالي على الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة
٢. الحدود الزمانية: تم إجراء البحث خلال العام ٢٠٢٢م.
٣. الحدود المكانية: قامت الباحثة بإعداد دراسة ميدانية للتطبيق على أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج.
٤. الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج.

٥.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي؛ لدراسة الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء متغيرات مجتمع المعرفة، وقد اتبعت مجموعة من الخطوات يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

- جمع الدراسات السابقة والأدبيات المتصلة بموضوع البحث وتحليلها.
- إعداد الإطار النظري للبحث بحيث يغطي المحاور العلمية التي اشتمل عليها البحث.
- إعداد وتصميم أدوات الدراسة الميدانية وتقنينها حتى تصبح قابلة للتطبيق الميداني.
- تطبيق أدوات الدراسة الميدانية وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية ووصفها وتحليلها.
- التوصل إلى تصور مقترح للآليات اللازمة لتحقيق المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

أدوات البحث

اعتمد البحث على إعداد استبانة كأداة من أدوات البحث التي يمكن الاستعانة بها في الكشف عن واقع توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وذلك في ضوء الإطار النظري والخبرة الشخصية للباحثة.

عينة البحث

تم التطبيق على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج؛ للكشف عن واقع توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لديهم في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

مصطلحات البحث:

يشمل البحث الحالي عدة مصطلحات تتمثل أهمها فيما يلي:

١. مجتمع المعرفة:

يقصد بمجتمع المعرفة وفقًا لتقرير التنمية الإنسانية العربية مجتمع المعرفة تعريفًا إجرائيًا للدراسة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولًا لترقية الحالة الإنسانية، أي إقامة التنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠١٢م، ٣٩).

ويُعرف مصطلح مجتمع المعرفة إجرائيًا بأنه ذلك المجتمع الذي يستطيع أعضاء هيئة التدريس فيه إنتاج الفكر ونشره وتطبيقه وابتكاره من خلال وظيفة التدريس والبحث العلمي بغرض بناء مجتمع معرفي متطور .

٢. الديمقراطية الفكرية:

يُقصد بالديمقراطية الفكرية حق الفرد في الفكر من خلال التواصل الفكري بين مختلف الأفراد عن طريق مختلف وسائل الاتصال بما فيها المناقشات والندوات والمؤتمرات (سامي محمد نصار، جمان عبد المنعم أحمد، ١٩٩٨م، ١٩٧).

التعريف الإجرائي للديمقراطية الفكرية يعني بأنها حق أعضاء هيئة التدريس في الاستقلال الفكري والعلمي، وحقهم في تطوير المعرفة وإنتاجها ونشرها، والحصول عليها، والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها ؛ باعتبارها حقًا من حقوق أعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وهذا ما يتطلب غياب أي شكل من أشكال التمييز في الأنظمة الأكاديمية وإتاحة المجال للبحث والنشر، إلى جانب ضرورة تحديد ميثاق أخلاقي وتربوي بما يضمن تحقيق احترام الحريات الفكرية للآخرين.

إجراءات البحث:

سار البحث وفق ما يلي:

أولًا: الإطار النظري، ويشتمل على ما يلي:

- المحور الأول: انعكاسات أبعاد مجتمع المعرفة على الوظائف المنوطة بعضو هيئة التدريس بالجامعة.
- المحور الثاني: ماهية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- المحور الثالث: المتطلبات التربوية اللازمة للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

ثانيًا: الإطار الميداني للوقوف على توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وأهم معوقاتها.

ثالثًا: عرض معالم التصور المقترح للآليات اللازمة لتوفير المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

وفيما يلي تفصيل ما سبق:

أولًا: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: انعكاسات أبعاد مجتمع المعرفة على الوظائف المنوطة بعضو هيئة التدريس بالجامعة

تناول هذا المحور مفهوم مجتمع المعرفة، وأبرز خصائصه، وسماته، ومتطلباته، وأبعاده التربوية، وانعكاسات أبعاد مجتمع المعرفة على الوظائف المنوطة بعضو هيئة التدريس بالجامعة؛ وذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: مفهوم مجتمع المعرفة:

يُعرف مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذي تشكل فيه المعرفة لتصبح أساسًا للتعليم والثقافة، أي أنها أهم عامل للإنتاج، كما أنه المجتمع الذي يعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويعزز تفاعل وتبادل المعلومات بين الأفراد والمؤسسات والمنظمات الأخرى (Harjuhahto,K., et-al, 2007, 9).

كما يُعرف مجتمع المعرفة بأنه: "شكل من أشكال التنمية الاجتماعية يؤدي فيه امتلاك وتخزين وتشغيل وبث المعلومات إلى توليد أنماط جديدة ومتطورة من المعرفة التي يمكن استخدامها لبناء السياسات وتنفيذ القرارات وتقييمها" (محمود فوزي وآخرون، ٢٠٢٢م، ٤٣٥).

ويُعرف مصطلح مجتمع المعرفة إجرائيًا بأنه ذلك المجتمع الذي يستطيع أعضاء هيئة التدريس فيه إنتاج الفكر ونشره وتطبيقه وابتكاره من خلال وظيفة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بغرض بناء مجتمع معرفي متطور .

ويتضح مما سبق ذكره أن مجتمع المعرفة يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوصول إلى المعرفة وبناءها ونشرها، كما يركز بصورة أساسية على رأس المال البشري في استغلال المعرفة من أجل تحقيق الرقي والتقدم والتنمية للمجتمعات.

ثانيًا: أهداف مجتمع المعرفة:

يهدف مجتمع المعرفة إلى تحقيق مجموعة من العناصر من أهمها ما يلي:

١. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لإسهامها في التنمية المجتمعية من خلال سرعة إنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها بأنواعها الضمنية والصريحة (Cerkez, 2016, 835).
٢. الاستجابة للتغيرات والتحديات التي تحدث في بيئة البحث والابتكار.
٣. تطوير حلول جديدة مستقلة لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٤. بناء نظام بحث وابتكار متطور يشمل التعاون والتواصل بين جميع المستويات في برامج المقارنات الدولية.
٥. تحقيق القدرة التنافسية للمجتمع، والوصول لمرحلة الدول المتقدمة وتحقيق عمليات التنمية المستدامة.
٦. زيادة الاستثمار العام والخاص في الأبحاث العلمية والابتكارات (Varis, 2007, 17).

وبذلك فإن مجتمع المعرفة يهدف أيضًا لمحاولة تحقيق التقدم والرقي للمجتمع، وبناء منظومة معرفية متكاملة في كافة نواحي الحياة، واستهداف المهارات الابتكارية والإبداعية لدى الأفراد، وبناء رأس المال البشري لبناء المعرفة التي تحقق رقي المجتمعات، ومحاولة التغلب على تحديات المستقبل من خلال إجراء البحوث الاستقرائية المستقبلية لمواجهة الأزمات والكوارث التي قد تحدث ومحاولة تجنبها.

ثالثًا: خصائص مجتمع المعرفة:

يتسم مجتمع المعرفة بمجموعة من الخصائص يمكن توضيحها من خلال ما يلي (Jurgen.K., et. al, 2001,2):

١. القابلية للانتقال: حيث تنتقل المعرفة بين الأشخاص والمنظمات والمجتمعات المختلفة.
٢. التعزيز الذاتي: تتميز المعرفة بأن المشاركة فيها بين مختلف المجتمعات لا تنقصها، فالمشاركة المعرفية تضيف لكل شخص معلومات جديدة في حين تبقي المعرفة السابقة كما هي.
٣. الزوالية: تتسم قيمة المعرفة بمجتمعات المعرفة بأنها ليست ثابتة مع الزمن، بل هي عرضة للتغير والزوال مع تطور المجتمعات.
٤. اللحظية: وتعني توليد المعرفة في المجتمع مع تهيئة المناخ المناسب لها دون توقيت محدد لظهور المعرفة.
٥. التجديد والاستمرارية: فالمعرفة تتراكم وتتفاعل مع معطيات جديدة لتتولد بالإبداع والابتكار معرفة جديدة، مما يعطيها خاصية الاستمرار والتجدد.

كما يتسم مجتمع المعرفة بمجموعة أخرى من الخصائص منها ما يلي (منال السيد أحمد، ٢٠١٥م، ٢٣-٢٤):

١. يحتاج مجتمع المعرفة إلى إتاحة المنفعة المعلوماتية من خلال إنشاء هذه البنية التحتية المعلوماتية والتي تقوم على أساس إتاحة الحواسيب الآلية لعامة الناس في صور شبكات المعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات التي ستصبح هي بذاتها رمز المجتمع.
٢. التحول النوعي في تركيبة الموارد البشرية العاملة بمختلف المنظمات فقد أدخلت المعرفة والذكاء الإنساني في الحرب الكونية من أجل ميزات القدرات التنافسية المتمثلة في تواجد العنصر البشري الوطني المتميز بقدراته الذهنية والفكرية الابتكارية، ومعلوماته وخبراته التقنية.
٣. زيادة الاهتمام برأس المال الفكري ويقصد به ما تملكه المنظمات والأفراد من أفكار وتقنيات ورصيد معرفي يعتبر الثروة الأعظم لأي منظمة واستثمارها هو التحدي الأكبر للإدارة المعاصرة لتطوير الخدمات والمنتجات التنافسية المتطورة.
٤. المبادأة (Initiative) والإبداعية وحل المشكلات والانفتاح والشفافية والتغيير هي مهارات متزايدة الأهمية في إدارة مجتمع المعرفة.
٥. أصبح التعليم بمجتمع المعرفة من أجل التعلم وتنمية المهارات المعرفية وما وراء المعرفة والقدرات، حيث يحتاج جميع أفراد العاملين إلى اكتساب مهارة القدرة على التعليم المستمر بالمواقع والمعارف المختلفة، وبالتالي إعداد نماذج لهذه المهارات.

ويتميز مجتمع المعرفة بأن النشاطات المعرفية هي مركز التميز المطلوب في هذا المجتمع، ويعتمد الفرق بين مجتمع معرفي في دولة من الدول، ومجتمع معرفي في دولة أخرى على مدى تفعيل النشاطات المعرفية في كل منهما، ومستوى هذه الفاعلية، والنشاطات المعرفية الرئيسة ثلاثة؛ هي (عبد القادر عبدالله الفنتوخ، ٢٠١٢م، ٢):

- اكتشاف المعرفة وتوليدها بالبحث والتطوير والإبداع والابتكار.
- نشرها بالتعليم والتدريب ووسائل الإعلام المختلفة.
- توظيفها والاستفادة منها في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة أو المتجددة، وفي الارتقاء بالإنسان وإمكاناته الاجتماعية والمهنية.

ومما سبق ذكره يتضح أبرز الخصائص التي يتسم بها مجتمع المعرفة من حيث التركيز على البنية المعلوماتية والمعرفية، واستغلال رأس المال البشري، والاهتمام بالتنمية المستدامة، والمشاركة المجتمعية، وتنمية مبادئ الديمقراطية والإبداعية والابتكارية.

رابعًا: أسس مجتمع المعرفة:

يستند مجتمع المعرفة إلى خمسة مقومات تعد بمنزلة أركان رئيسة هي (علي عبد الرؤوف محمد نصار، ٢٠١٥م، ١٠٣):

١. إطلاق حريات الرأي والتعبير، فهي الوسائل المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة، وتحقيق الإبداع والابتكار، وحيوية البحث العلمي والتطوير.
٢. النشر الكامل للتعليم، وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي، والتعليم المستمر.
٣. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير في جميع النشاطات المجتمعية، من خلال تشجيع البحوث الأساسية، وإقامة نسق متكامل للابتكار.
٤. التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطوير الموارد القابلة للتجدد، اعتمادًا على القدرات التكنولوجية والمعرفية الذاتية.
٥. الانفتاح على الثقافات الإنسانية المختلفة، مع الحفاظ على الثقافات المحلية، والعمل على تعظيم الاستفادة من المنظمات الدولية في مجال المعرفة.

خامسًا: أبعاد مجتمع المعرفة:

يمكن توضيح الأبعاد الأساسية لمجتمع المعرفة فيما يلي:

١. **البعد المعرفي:** حيث يقوم ذلك المجتمع الذي على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، فالمعرفة أصبحت بعدًا أساسيًا وجوهريًا من أبعاد مجتمع المعرفة، ومن ثم فإن استيعاب أعضاء هيئة التدريس للمعرفة وإنتاجها ونشرها، وتطبيقها يمثل عماد مجتمع المعرفة وجوهرها.
٢. **البعد الاقتصادي:** يقوم مجتمع المعرفة على بعد رئيس وهو اقتصاد المعرفة، الذي يتصف بأسواق عمالة بلا حدود نتيجة لحدوث تحول نوعي في سوق العمل، أساسه الميل المتزايد للطلب على المهارات التقنية الاختصاصية، والقدرات العلمية والإبداعية المتميزة التي تحقق دخولًا عالية (محمود فوزي، ٢٠٢٢م، ٤٣٦).
٣. **البعد التنموي:** يرتبط مجتمع المعرفة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية، حيث يتطلع مجتمع المعرفة إلى تحقيق نمو معرفي يؤدي إلى تطوير عناصر الإنتاج وتحسين النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية، ، حيث أصبحت المعرفة عنصرًا جوهريًا من عناصر الإنتاج وتنمية المجتمعات (علي عبد الرؤوف محمد نصار، ٢٠١٥م، ١٠٠).

٤. **البعد التعليمي:** يمثل مجتمع التعلم جوهر مجتمع المعرفة، لما فيه من تجديد المعارف وتطوير المهارات، ومجتمع التعلم لم يعد قائمًا على الأفراد الذين يمتلكون المعرفة من خلال أنظمة التعليم الرسمية، ولكن أيضًا الاستمرار في اكتساب المعرفة من النشاط المهني والتعليم غير الرسمي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٥م، ٥٩)

٥. **البعد المعلوماتي:** حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورًا أساسيًا في تشكيل مجتمع المعرفة من خلال إتاحة البيانات والمعلومات والمعرفة، نتيجة الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت، والتي أتاحت المعلومات والمعرفة وأصبح من اليسير تقاسمها مع الآخرين على مستوى العالم، كما أصبح تخزين المعلومات رقميًا أيسر من التخزين على الورق، وسهولة تبادل محتوى التعلم بين المتعلمين رقميًا، كذلك البرمجيات التعليمية المتاحة، وتشكيل بيئات تعلم جديدة تسهم في بناء مجتمع المعرفة (yves, 2007, 187).

٦. **البعد الدولي:** ويعتمد على المشاركة المجتمعية بين مختلف البلدان وتبادل المعلومات والمعارف، وتحقيق الانفتاح الثقافي والمعرفي، وتشارك المعلومات من أجل تحقيق المنفعة العامة.

٧. **البعد التنظيمي:** إن بناء وترقية مجتمع المعرفة يتطلب إدارة ناجحة للمعرفة تستند إلى قدرة نوعية على إدارة المعرفة وتنظيمها، من خلال استخدام أساليب وآليات تكنولوجية حديثة، بغية الإفادة من الموارد المعرفية المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها (علي عبد الرؤوف محمد نصار، ٢٠١٥م، ١٠١).

ومن خلال العرض السابق يتضح أبعاد مجتمع المعرفة، والتي تتمثل في البعد المعرفي، والاقتصادي، والتنموي، والتعليمي، والمعلوماتي، والدولي، ويمكن أن تضيف الباحثة البعد السياسي، فالمعرفة ليست حكرًا على مجال بعينه، ولكنها تشتمل جميع نواحي الحياة، فالمعرفة هي أساس تنمية كافات قطاعات الحياة، كما أن المعرفة تعدل اتجاهات المجالات المختلفة وتوجهها لاستغلال المعارف من أجل تحسين مختلف جوانبها، فالعصر الحالي هو عصر الإنتاج المعارف وإنتاجها وتسويقها وتطبيقها.

سادسًا: متطلبات مجتمع المعرفة:

يتطلب تحقيق مجتمع المعرفة عدة متطلبات منها ما يلي: (حسن البيلاوي، سلامة حسين، ٢٠٠٧م، ١٧-٢١):

١. قيادة إدارية فعالة ترصد الأسس والأهداف والمعايير من المنظمات وتوفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج لتحقيق النجاح التنظيمي للمنظمة.
٢. تمكين الأفراد العاملين من خلال إتاحة الفرصة لمشاركتهم في وضع أهداف وسياسة المؤسسة التي يعملون بها وتمتعهم بسلطة تنفيذ في ظل هيكل تنظيمي مرن وذلك من أجل انطلاق إبداعاتهم وقدراتهم الفكرية وخبراتهم فيما يعود على منظمتهم بأفضل النتائج.
٣. بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسية للمنظمة ويشمل هدف المنظمة والرؤية المستقبلية لها وأهدافها الاستراتيجية التي تعمل على تحقيقها وإيضاح آلية إعداد الخطط الاستراتيجية ومتابعتها.
٤. هياكل تنظيمية مرنة قابلة للتعديل تتناسب مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات.
٥. التغير الثقافي للأفراد وما يحملونه من قيم ومعايير ثقافية لتقبل التغيير التقني والتطبيع الجديد للأداة التنظيمية.
٦. تعميق المعرفة لدى الأفراد لخلق الرؤية الفعالة لعمليات الإدارة من خلال عملية التعلم الذاتي والمستمر التي يسعى إليها مجتمع المعرفة لتحقيق نتائج أفضل في فترة زمنية وجيزة.
٧. إعادة تركيب الموارد البشرية وتتضمن الأنشطة التالية :

- تخطيط القوى العاملة: بتحديد النوعيات والمهارات وتحديد الأعداد ومصادر الحصول على النوعيات المطلوبة.
- تأكيد هياكل المهارات الجديدة من خلال تصميم برامج التدريب وتقييم كفاءة الأداء وإعادة توزيع الأفراد على الأعمال وفقا لمهاراتهم ومتطلبات العمل.
- تعديل نظم ترقية القوى العاملة من خلال تعديل نظم الرواتب والحوافز والمكافات وشروط التعاقد وشروط الترقية.

٨. نظام متكامل يضم آليات لرصد المعلومات المطلوبة وتحديد مصادرها ووسائل تجميعها وقواعد معالجتها وتداولها وحفظها واسترجاعها فضلا عن آليات توظيفها لدعم اتخاذ القرار.

وفي ضوء ما سبق يتضح وجود عديد من المتطلبات اللازمة للوصول إلى مجتمع المعرفة، وترى الباحثة ضرورة توافر خطة استراتيجية متكاملة و شاملة لتطور مجتمع المعرفة، وتحقيق المتطلبات الاقتصادية التي تشتمل على الموارد المالية والمادية وتوفير البنى التكنولوجية والبحثية، وتحقيق المتطلبات الاجتماعية اللازمة لتعديل القيم والعادات الاجتماعية الموروثة بما يتناسب مع متطلبات مجتمع المعرفة، إلى جانب المتطلبات البشرية، والمتطلبات السياسة الداعمة للوصول إلى مناص مجتمعات المعرفة

سابعًا: انعكاسات أبعاد مجتمع المعرفة على الوظائف المنوطة بعضو هيئة التدريس بالجامعة:

تعد الجامعة من أكثر مؤسسات المجتمع أهمية في التأثير على درجة التقدم في المجتمع، كما أن عضو هيئة التدريس يعد أهم الركائز داخل الجامعة، ويمثل أهم مدخلات المنظومة التعليمية سواء من حيث دوره كوسيط مهم في نقل المعرفة والثقافة، ومواجهة قضايا المجتمع ومشكلاته، كما يعد من أهم القوى المؤثرة في كفاءة التعليم الجامعي (حاتم فرغلي ضاحي، ٢٠٠٩م، ٨٥).

فأي مجتمع يسعى للتميز المعرفي يجب أن يهتم بشكل أساسي بمؤسسات التعليم العالي، وخاصة أعضاء هيئة التدريس؛ لأنهم يقومون بنشاطات تتضمن توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها، من خلال توليد الأفكار الجديدة والمبتكرة (عبد القادر عبدالله الفنتوخ، ٢٠١٢م، ٣).

ولقد تطور دور أعضاء هيئة التدريس بشكل واضح في ضوء مجتمع المعرفة، فقد تطورت المجتمعات لتتحول من التركيز على رأس المال إلى التركيز على رأس المال البشري، فالمعرفة أصبحت الوسيلة التي تتقدم بها المجتمعات، وينبغي أن تتطور وظائف أعضاء هيئة التدريس لتواكب هذا التقدم المعرفي؛ ويمكن توضيح وظائف عضو هيئة التدريس في المجالات الثلاثة (التدريس- البحث العلمي- خدمة المجتمع) في ضوء مجتمع المعرفة؛ وذلك من خلال النقاط التالية:

١. وظيفة عضو هيئة التدريس في مجال التدريس في ضوء مجتمع المعرفة:

يؤدي عضو هيئة التدريس دورًا حيويًا ورئيسًا في مجال التدريس، ولا سيما في مجتمع المعرفة، الذي أسهم بشكل واضح في تبدل وتعديل أدوار عضو هيئة التدريس فلم يعد دوره مجرد ناقل للمعرفة، ويمكن توضيح دوره في مجال التدريس في ضوء مجتمع المعرفة من خلال النقاط التالية:

- تزويد الطالب الجامعي بالمعرفة الإنسانية والعلمية المتجددة في حقل التخصص العلمي أو المهني بأشكالها المختلفة المتمثلة في الحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين والنظريات العلمية.
- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب، وتعليمه التفكير الناقد، واكتساب مهارات العلم وطرقه و عملياته.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية والميول والاهتمامات ومنظومة القيم في المجتمع لدى الطلاب (سعيد جاسم الأسدي، ٢٠١٤م، ٤٩) في ظل التطور الهائل الذي فرضه مجتمع المعرفة على أفراد المجتمع.
- استثارة دافعية الطلاب للتعلم واكتشاف المعارف بأنفسهم، واستثارة أنماط التفكير العلمي والناقد والإبداعي لدى الطلاب، وتشجيعهم على التعلم الذاتي والمستقل والتعلم مدى الحياة.
- تشجيع الطلاب على استخدام المصادر المتعددة للتعلم والمعرفة، كالمراجع والدوريات العلمية، والشبكة الدولية للمعلومات، وتشجيع الطلاب على توظيف ما لديهم من معلومات في المواقف الحياتية وحل المشكلات، وتشجيعهم على التعبير والمناقشة والحوار وتوفير تغذية راجعة إيجابية للطلاب (سمير عبد الحميد القطب، ٢٠٢١م، ٤٥٥-٤٥٦).
- تنمية رأس المال المعرفي، والذي يعتبر محور العملية التعليمية، في ضوء مجتمع المعرفة، وينبغي أن يسعى عضو هيئة التدريس إلى تغيير المنظومة التعليمية التقليدية لتتناسب مع مجتمع المعرفة؛ وذلك من خلال التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى الإتقان والجودة، والتحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى الإبداع والابتكار، والتحول من ثقافة التسليم إلى التقويم، والتحول من ثقافة القهر إلى المشاركة، والتحول من ثقافة الاستهلاك إلى الإنتاج، والتحول من أسباب القفز إلى النواتج إلى أسلوب معاناة العمليات، والتحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدي الحياة، والتحول من ثقافة الاعتماد علي الآخرين إلى الاعتماد علي الذات إلى المشاركة (مصطفى عبد السميع محمد ،٢٠٠٦م، ٥٣٧).

- تطوير قدرات الطلاب لاكتساب المعرفة وإنتاجها، حتى تتحول المعرفة لتصبح جوهر العملية التعليمية.

وترى الباحثة أن دور عضو هيئة التدريس تغير بشكل متكامل في مجال الدريس في ضوء مجتمع المعرفة؛ ويمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

١. تنمية مهارات التعلم الذاتي والاستكشافي لدى الطلاب من أجل البحث عن المعلومات والمعارف والوصول إليها بذاته.
٢. إرشاد الطلاب إلى مصادر المعارف والمعلومات وتنمية مهارات التفكير الناقد لديهم.
٣. اكتشاف النماذج المبدعة من الطلاب وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، والاستفادة من تلك المهارات في بناء معرفي جديد.
٤. التوجه نحو التعليم التطبيقي والتخلي عن التعليم النظري البحت، وتوجيه الطلاب لممارسة واستغلال المعارف والمعلومات التي يكتسبوها في أرض الواقع.
٥. توجيه الطلاب لإجراء تجارب بحثية مفيدة في مجالات التخصص المختلفة تتوافق مع متطلبات واحتياجات العصر الحالي.
٦. استخدام الأساليب التدريسية الحديثة كأسلوب حل المشكلات والتعلم التعاوني والجماعي والتي تسهم في مشاركة الطلاب في معالجة قضايا ومشكلات المجتمع.
٧. مشاركة الطلاب في مختلف الأنشطة الطلابية بالجامعة، مما يسهم في إكسابهم القيم، وتوجيههم للاستغلال السليم لتلك الأنشطة، وإرشادهم للاستفادة منها.

وهكذا يتضح ضرورة تطور وتغير دور عضو هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، فلم يعد دوره أساس العملية التعليمية، ولكنه موجه ومرشد للطلاب، فالعصر الرقمي الذي يعيشه الإنسان اليوم يستبعد فكرة التعليم البنكي، ليحل محلها التعلم من أجل المعرفة، والذي يكون لعضو هيئة التدريس الدور الواضح لتوجيه الطلاب في ظل أبعاد ومتطلبات مجتمع المعرفة.

٢. وظيفة عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي في ضوء مجتمع المعرفة:

يؤدي البحث العلمي دورًا أساسيًا في تقدم المجتمعات في شتى المجالات، والبحث العلمي أداة عصرية لها قواعد وأسس ومناهج ومراحل ومتطلبات ماديه وبشريه ينبغي توفرها حتى يحقق نتائج عملية ويسهم في تنمية المجتمع وتطويره، وتوجيه البحث العلمي توجيهًا

سليمًا، مع توافر المقومات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة (أمير تركماني، ٢٠٠٦م، ٣)، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة التي واجهت المجتمعات نتيجة المتطلبات التي فرضها مجتمع المعرفة.

وتؤدي الجامعة، وخاصة أعضاء هيئة التدريس دورًا رئيسًا في البحث العلمي؛ حيث تعتبر الوظيفة البحثية والنهضة بالبحوث العلمية من الوظائف الأساسية والجوهرية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يسهم من خلال البحوث العلمية في علاج كثير من قضايا المجتمع، والتصدي للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والأخلاقية وغيرها وخاصة في ظل مجتمع المعرفة، ويمكن توضيح دور أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي في ضوء مجتمع المعرفة من خلال النقاط التالية:

- التعرف على واقع القضايا المعاصرة، وتشخيص جوانب القوة والضعف لتدعيم جوانب القوة ووضع الحلول المناسبة لجوانب الضعف وتقويمها، والكشف عن المعرفة الجديدة وتكوين مخزون من المعلومات (صبري خالد عثمان، ٢٠٠٨م، ١٨-١٩).
- العمل على توليد المعارف الجديدة في مختلف المجالات، وتمثل تلك المجالات محاور رئيسة ثلاثة: محور يرتبط بالمعارف والنظريات الأساسية، ومحور يتعلق بالمعارف التطبيقية العملية، ثم محور يهتم بالاستجابة للقضايا المعرفية الطارئة وتقديم المشورة بشأنها (عبد القادر عبدالله الفنتوخ، ٢٠١٢م، ٥٨-٥٩).
- القيام بتوظيف المعرفة والاستفادة منها، وتحقيق التنمية المستدامة، والاستجابة للمتطلبات المجتمعية المتغيرة.
- إنتاج البنية التحتية المعرفية من خلال إجراء البحوث الأساسية التي تنتج قطاعات المعرفة المستقبلية أو البحوث التطبيقية التي تسهم في دعم الابتكار واكتشاف المعارف الجديدة، مما يسهم في تحقيق التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي (Yliopistotry,s., 2017,53).
- توظيف التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنتاج البحوث العلمية ونشرها، وتطبيقها في الواقع العملي.

وترى الباحثة أن هناك تغيرات متعددة طرأت على دور عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي في ضوء مجتمع المعرفة؛ ويمكن توضيح دوره من خلال النقاط التالية:

١. الاهتمام بالتثقيف المعلوماتي في مجال التخصص في ظل مجتمع المعرفة، والاهتمام بمتابعة كل ما هو جديد في مجال التخصص، إلى جانب الاستزادة من دراسة التخصصات المرتبطة بتخصص الباحث.
٢. الاهتمام بتشكيل فرق بحثية من أجل إجراء بحوث مشتركة بين الأعضاء، مما يحقق تآلف الفكر، والوصول لأفكار مختلفة ومتطورة.
٣. ضرورة تسويق البحوث العلمية التي يجريها بشكل صحيح من خلال التواصل مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة.
٤. الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية المختلفة، مما يساعد في دراسة البحوث المختلفة.
٥. الاهتمام بإجراء بحوث ودراسات دولية ينبغي نشرها في المجلات الدولية المختلفة.
٦. التركيز على إجراء البحوث التطبيقية التي تستهدف علاج المشكلات المجتمعية المتفاقمة.
٧. التواصل مع المؤسسات البحثية المختلفة، والتعرف على كل ما هو جديد في مجالات المعرفة.
٨. الاهتمام بحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المختلفة، والمشاركة فيها بالأبحاث وأوراق العمل المختلفة.

ومما سبق ذكره يتضح وظيفة عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي في ضوء مجتمع المعرفة، حيث يعمل على إنتاج البحوث العلمية، ونشرها، واكتشاف المعارف الجديدة، والتواصل مع المجتمعات المختلفة لمعرفة كل ما هو جديد، إلى جانب الإبداع والابتكار في إنتاج بحوث علمية تطبيقية تفيد المجتمع وتسهم في نهضته وتلبية احتياجاته.

٩. وظيفة عضو هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع في ضوء مجتمع المعرفة:

يقصد بمفهوم خدمة الجامعة للمجتمع "نشاط تقوم به الجامعة لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتستفيد الجامعة في ذلك من بحوثها النظرية والتطبيقية التي تجري لهذا الغرض، وتعتمد في ذلك على إمكاناتها المادية والبشرية، وقد تستفيد من مؤسسات اجتماعية أخرى" (محمد علي عزب، ٢٠١١م، ٢٣).

ويؤدي عضو هيئة التدريس دورًا مهمًا في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، فقد أصبح مطالبًا بحل مشكلات المجتمع، والحفاظ على تراث المجتمع الأخلاقي والاجتماعي وتطويره

ونقله إلى الأجيال الجديدة وهكذا أصبح دوره يشكل العمود الفقري في العملية التعليمية والمجتمع ككل (هالة محمد إبراهيم، ٢٠١٦م، ٢٣٠).

ولقد تطور دور عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع في ضوء مجتمع المعرفة، ويمكن توضيح ذلك الدور من خلال النقاط التالية:

- إجراء أعضاء هيئة التدريس ندوات ومحاضرات وبحوث علمية، وعقد شركات مع مؤسسات المجتمع؛ لدراسة مشكلاته وتشخيصها وعلاجها بما يسهم في زيادة الإنتاج والارتقاء بالبيئة وخدمة المجتمع.
- نشر أعضاء هيئة التدريس المعرفة خارج أسوار الجامعة من خلال تقديم الخدمات المجتمعية لمؤسسات وأفراد المجتمع لتلبية احتياجاته بما يحقق تعاون وتفاعل في علاقة الهيئة التدريسية بالمجتمع (عفاف أحمد الغامدي، ٢٠٢٢م، ٦).
- إشاعة أعضاء هيئة التدريس الفكر العلمي، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكرًا وممارسة، كما أنها تُلقي بمقترحات لحل قضايا المجتمع وتدلي بتصورات وبدائل، وأيضًا تثير وتشيع فكرًا تربويًا داخل المجتمع (محمد على عزب، ٢٠١١م، ٢٢).
- يؤدي أعضاء هيئة التدريس دورًا مهمًا في نشر التحديث والثقافة الحديثة بالمجتمع، وتفكيك الثقافة التقليدية وبخاصة المعادية والرافضة للتحديث والتقدم (هاني محمد بهاء الدين، ٢٠١٦م، ٤٧).
- يسهم أعضاء هيئة التدريس في وضع حلول ورؤى مستقبلية لمواجهة المستقبل، من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية وإشراك شرائح المجتمع المختلفة في تلك المؤتمرات (هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي، ٢٠١٥م، ١٨٨).
- قيام أعضاء هيئة التدريس بالتنسيق مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع لإجراء البحوث التشاركية التي تهم المجتمع المحلي (عفاف أحمد الغامدي، ٢٠٢٢م، ٦).

كما ترى الباحثة أن عضو هيئة التدريس له دور مهم في مجال خدمة المجتمع في ضوء مجتمع المعرفة؛ وذلك من خلال ما يلي:

١. أن يقوم عضو هيئة التدريس بأنشطة ثقافية واجتماعية وتوعوية لمؤسسات المجتمع المختلفة، لنشر الوعي البيئي والاجتماعي والثقافي لأبناء المجتمع.
٢. إنتاج بحوث إنتاجية ذات مردود اقتصادي واجتماعي لمختلف المؤسسات المجتمعية.

٣. تنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع كبرامج التعليم الإلكتروني والتعليم المستمر والتعليم المفتوح وبرامج التدريب التحويلي، والتعليم المتناوب.
٤. الاشتراك في مراكز ومكاتب استشارية لتقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات المجتمع المختلفة.
٥. الاهتمام بتقديم برامج للعمل على الحد من الأمية الإلكترونية لأبناء المجتمع، وكيفية التعامل مع الانتشار الهائل للمعلومات والمعارف بمختلف وسائل الاتصال.

ومن خلال العرض السابق يتضح دور أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال محاولة نشر ثقافة التحديث، ونشر المعرفة، وتطوير وتنمية المجتمعات، ومحاولة علاج المشكلات الاجتماعية، وعلاج القضايا المختلفة التي تسهم في تطوير المجتمع، ومساعدته على مواكبة مجتمعات المعرفة.

المحور الثاني: ماهية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس

وتناولت الباحثة في هذا المحور المقصود بالديمقراطية الفكرية وأهميتها وأهدافها وقيمها، ومقوماتها، وتأثير الديمقراطية الفكرية على عمل أعضاء هيئة التدريس؛ وذلك من خلال النقاط التالية:

١. مفهوم الديمقراطية الفكرية:

تعني الديمقراطية الفكرية الحد من التدخلات الخارجية في شئون الجامعة، ومنع التدخل في الموضوعات البحثية والتعليمية، وعدم التدخل لا يعني عدم التأثر بالمحيط الخارجي، أو البيئة المحيطة، فالجامعة يمكن أن تتأثر وتعمل على تغيير توجهاتها وأولوياتها، ولكن على أن يكون هذا التأثر نابعًا من اقتناعاتها واختياراتها، وليس ناتجًا عن تدخلات خارجية (عبد القادر عبدالله الفنتوخ، ٢٠١٢م، ١٠).

والسلوك الديمقراطي لأعضاء هيئة التدريس يتضمن وعيه بقيم الديمقراطية وهي الحرية والمساواة والعدل، وفي الوقت نفسه مهارة ضرورية لممارسة تلك القيم واستخدامه طريقة الحوار والمناقشة المفتوحة وحل المشكلات (علي عبد الرحيم صالح، ٢٠١٩م، ٤٣).

كما يقصد بها قدرة كل فرد أن يعبر عن نفسه وأفكاره بصدق وصراحة ووعي دون تجاوز لحدود الصالح العام، كما أنها مبنية على حرية اختيار الفرد ومقدرته على الانتقاء الذكي من بين الخيارات والبدائل التي تعرض له في حياته، بشرط أن يبني اختياره على معايير محددة تضمن له الاستقلالية والإبداع، وإبراز قدراته على النقد والتعليق والمناقشة

ومناظرة الآخرين ضمن حدود احترامه لهم ولحقوقهم (هاني الطويل، ١٩٩٩ ، ٤٢٦-٤٢٧).

ويمكن تعريف الديمقراطية الفكرية إجرائيًا بأنها حق أعضاء هيئة التدريس في الاستقلال الفكري والعلمي، وحقهم في تطوير المعرفة وإنتاجها ونشرها، والحصول عليها، والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها ؛ باعتبارها حقًا من حقوق أعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وهذا ما يتطلب غياب أي شكل من أشكال التمييز في الأنظمة الأكاديمية وإتاحة المجال للبحث والنشر.

وهناك فرق بين الديمقراطية الفكرية، والحرية الأكاديمية، فالديمقراطية الفكرية تتميز بالعموم، حيث تغطى قطاعات العمل العقلي المختلفة في كافة ميادين المعرفة الإنسانية، أما الحرية الأكاديمية تتميز بالخصوص، فهي تقتصر على العمل الفكري الخاص بالمشتغلين بالتعليم العالي ومراكز البحث العلمي، ومن ثمَّ فإن ممارسي الحرية هم مجتمع الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، وهم أفراد محددون من حيث المستوى والدرجة العلمية، وبذلك فإن الديمقراطية الفكرية هي المظلة الأوسع، والحرية الأكاديمية جزء منها (شبل بدران الغريب، ٢٠١٥م، ٢٨٣).

وقد حدد لويد مورست ست عناصر رئيسة للديمقراطية الفكرية تتمثل فيما يلي(Morrisett L., 2003, 26-30):

- البحث عن المعلومات: حيث ينبغي تمكين الأفراد وخاصة أعضاء هيئة التدريس من الحصول على المعلومات التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية كاملة دون قيود.
- المعلومات والتعليم: فلابد أن يكون الأفراد على قدر معقول من المعلومات والتعليم بما يمكنهم من التعبير عن أفكارهم دونما تعصب لفكر أو اتجاه ما.
- المناقشة: يمكنن مناقشة الموضوعات المختلفة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، دون تحجيم لمناقشة موضوعات معينة دون غيرها.
- التروي في إصدار الأحكام من خلال الاطلاع على رؤى وتجارب الآخرين.
- الاختيار: حيث تساعد عملية المناقشة والتروي إلى تحقيق عملية الاختيار فتنتج مجموعة من البدائل والأفكار والآراء يمكن الاختيار منها.
- الفعل: تعد مرحلة الفعل المرحلة النهائية التي يتبنى من خلالها الفرد وجهة نظر معينة، أو ينتج وجهة نظر جديدة تعبر عن رأيه النهائي.

ومن خلال ما سبق ومن تعريف الديمقراطية الفكرية وأبرز عناصره ترى الباحثة أن ما تعنيه بالديمقراطية الفكرية ليس حريات التعبير عن الفكر المطلقة، ولكن ما تقصده هو تلك الحرية المشروطة بالقواعد والقوانين عند إنتاج الفكر، والتعبير عنه، وهذا ما يميز ما بين الدعوة للحرية الفكرية، والديمقراطية الفكرية، فالفرد حر في التفكير، ولكنه مطالب باحترام الأفكار والمعتقدات الذهنية للأفراد المحيطين به، وضرورة تقبل النقد البناء، والمساهمة الإيجابية في نشر الفكر وإنتاجه.

٢. أهمية الديمقراطية الفكرية:

تؤدي الديمقراطية الفكرية دورًا مهمًا في تطوير المجتمعات؛ نظرًا لاعتمادها على الفكر الذي يمثل أساس تطور المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة، كما تسهم في تطور الحضارة، وتحقيق التبدل والتطور والذي يعتمد على حرية الفكر.

كما تساعد الديمقراطية الفكرية في تكوين الوعى الناقد والمتبصر في عملية اكتساب المعرفة وتمثلها وتوظيفها وإنتاجها، ويعد اتباع منهج الحوار من وسائط الحياة الديمقراطية المهمة لدى شرائح المجتمع المختلفة، ففي المجتمع الديمقراطي من حق كل إنسان أن يكون له صوت مسموع (حامد عمار، ٢٠٠٧م، ٣٧٧).

وتحقق الديمقراطية الفكرية تطورًا ملحوظًا في جانب البحث العلمي لتزويد خطط التنمية والتطوير في المجتمع بالمستجدات والمعارف والاكتشافات الجديدة، وزيادة المعرفة الإنسانية، والتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع.

كما تؤدي الديمقراطية الفكرية دورًا مهمًا في المؤسسات التعليمية، نظرًا لأهميتها في إتاحة الفرصة لجميع الأفراد للمشاركة في كافة الأنشطة السياسية والتعليمية والاجتماعية، وتوعية الأفراد بتأييد أو معارضة القرارات وفقًا لاتجاهات الأغلبية نحوها، وتوفير المجال أمام مختلف عناصر العملية التعليمية للتعبير عن أفكارهم بحرية في مختلف المشكلات المجتمعية، مما يسهم في تنمية وعيهم وتحويلهم لمواطنين فاعلين في المجتمع يشعرون بالمسئولية الاجتماعية تجاه جامعتهم ومجتمعهم، إلى جانب إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والمعارف، وتبادل وجهات النظر حول القضايا المختلفة (عيسى محمد إبراهيم، رمضان محمود عبد العليم، ٢٠١٢م، ١٧١-١٧٢).

وقد وضح **(Peter.M.,2009)** أن الديمقراطية الفكرية تساعد أعضاء هيئة التدريس في الحصول على المعلومات والمعارف المختلفة، والبحث حول المشكلات العامة الاجتماعية

والسياسة، وتحقيق المساءلة لأصحاب السلطة الرسمية، وإرسال ردود الفعل التصاعدي للنظام السياسي، وعلى صعيد آخر، كما تسهم فى قياس الرأي العام.

ومما تقدم يتضح أهمية الديمقراطية الفكرية، حيث تسهم في تنمية المجتمع، وتطوير الحضارة، كما تساعد في تحفيز الإبداع والابتكار في مجال البحوث العلمية، وتجديد المعارف الإنسانية، وإتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والمعارف.

٣. أهداف الديمقراطية الفكرية:

أن الديمقراطية الفكرية لا تهدف إلى تحقيق مجموعة من الضمانات القانونية فحسب أو على سيادة الأغلبية كما يشمل مفهوم الديمقراطية السياسية، ولكنها تهدف إلى احترام التطلعات الفردية والجماعية، والتي توفق ما بين تأكيد الحرية الشخصية، وحق التماهي مع جماعة اجتماعية أو قومية أو دينية خاصة (ألان تورين، ٢٠٠٠م، ٢٣).

حيث ترتكز الديمقراطية الفكرية على المناقشات والمحاورات وليس على فرض وجهة النظر الواحدة أو الرأي الواحد من القمة إلى القاعدة، ويتعين على جميع أعضاء هيئة التدريس المشاركة في المناقشات، ويجب أن يتعرضوا لجميع النواحي التي تتعلق بالجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية (محمد حسن العامري، عبد السلام محمد السعدي، ٢٠١٠م،١١).

وتنص فكرة الديمقراطية الفكرية على أن أعضاء هيئة التدريس الحق في القيام بالأعمال البحثية الأكاديمية وتدريسها ونشرها دون مساءلة أو تدخلات خارجية؛ بهدف تحقيق التقدم الفكري بالمجتمعات، فأعضاء هيئة التدريس لديهم الحق بحرية اختيار الموضوع طالما أنه يتناسب مع الاهتمامات الفكرية لديهم والكتابة عنه ونشره، وتوضيح أحكامهم وآرائهم في مختلف الموضوعات، فتتحول المجتمعات إلى انتشار المعرفة بلا حدود وحواجز ، مما يؤدي إلى مجتمع يفكر بحرية.

كما تهدف الديمقراطية الفكرية إلى تحقيق المساواة، وذلك لأنها تستلزم هدم النظام الروتيني التقليدي ورؤية كلية للمجتمع، واستبدال الإنسان المراتبي بالإنسان المتساوي، فكل فرد في المجتمع له الحق في أن يختار وجوده الخاص ويدير شؤونه (ألان تورين، ٢٠٠٠م، ٢٤).

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الديمقراطية الفكرية مصطلح يشتق أهدافه العامة من أهداف الديمقراطية؛ والتي تتمثل في الدعوة لحرية الفكر والمساواة والعدالة وتحقيق الكرامة

الإنسانية، أما أهداف الديمقراطية الفكرية الخاصة تتمثل في حرية نشر الفكر، والتعبير عنه، وإنتاجه، وحق أعضاء هيئة التدريس في الحصول على المعلومات والمعارف المختلفة، وتحفيز الإبداع الفكري.

٤. قيم الديمقراطية الفكرية:

وتستند الديمقراطية الفكرية على عدة قيم رئيسة تمثل جوهر الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس؛ تتمثل تلك القيم فيما يلي:

أ. قيم الحرية: وتتمثل بحرية القول والتفكير والتغيير والممارسة، ويمكن تحديد أبرز العناصر الرئيسية لنظرية الحرية والديمقراطية الفكرية فيما يلي: (Dominik,j., 1990, 504)

- أن نشر الأفكار يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة.
- ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه، أو الإلزام بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس.
- عدم وجود أي نوع من القيود على جمع المعلومات ونشرها، بالوسائل القانونية.
- ألا يكون هناك أي قيد على تلقي أو إرسال المعلومات، عبر الحدود القومية.

وتتعدد أنواع الحقوق والحريات للديمقراطية الفكرية؛ وتتمثل تلك الحريات فيما يلي (شبل بدران الغريب، ٢٠١٥م، ٢٨٣):

- حرية الرأي والتعبير: وتشمل حرية الفرد في اعتناق الآراء ، والتماس الأنباء والأخبار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة، ودنما اعتبار للحدود.
- حرية البحث العلمي: وتتضمن حق الفرد في الإسهام في التقدم العلمي، وحماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه.
- حرية تكوين الجمعيات: وتشمل حق الاشتراك أو تكوين الجمعيات التي تدافع عن مصالحه، وتعالج مشكلاته.
- حرية الاشتراك في الاجتماعات: وتتضمن حق الفرد في الاشتراك في الاجتماعات وحدوث التجمع السلمي دون قيود.

ب. قيم التواصل الاجتماعي: وتتمثل بقبول الآخر، ومبدأ الاختلاف والتواصل مع الآخر، ومبدأ الحوار والمشاركة.

ج. قيم العدالة: وتتمثل بقيم الحق والمساواة والكرامة الإنسانية (علي عبد الرحيم صالح، ٢٠١٩م، ٤٣).

د. الخصوصية: ويقصد به الحفاظ على الحقوق الشخصية والفكرية للأفراد، فالديمقراطية الفكرية لا تعني انتهاك خصوصيات الآخرين، ولكنها تهتم باحترام أفكار الآخرين ومبادئهم، والبعد عن تناول الموضوعات الشخصية التي تخص أصحابها.

هـ. الانفتاح المعرفي أمام الناس: أي حق أعضاء هيئة التدريس في أن تعرف عمليات اتخاذ القرارات الحكومية (سالم محمد السالم، ٢٠١٠م، ٦).

و. حقوق الملكية الفكرية: ويشير هذا المصطلح إلى عملية تعطي صاحبها الحق في أن تنسب إليه أفكاره، وأن يكون له الحق في تعديلها أو الإضافة إليها، فهي تعطى صاحبها الحق في استغلالها بصورة مادية (هناء عودة، ٢٠١٢م، ٤٢٤).

ومن خلال منظور الديمقراطية الفكرية تعدل الباحثة في مصطلح الملكية الفكرية حيث ينصب معناه على في معظم الأدبيات التربوية إلى أنها تعطي الحق لأصحابها في حجب المعلومات والمعارف كيفما يشاء، والتصرف في المعلومات والمعارف دون تصريح منه، لكن ترى الباحثة أن الملكية الفكرية في ضوء مبادئ الديمقراطية تعني أن تنسب الأعمال لأصحابها مع إتاحة كافة المعلومات والمعارف والأفكار لجميع الناس دون وجود حدود أو حواجز.

ومما سبق ذكره يتضح أبرز القيم التي يتضمنها مفهوم الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس؛ وتتمثل تلك القيم في الحرية، والتواصل الاجتماعي، والعدالة والمساواة، والانفتاح المعرفي أمام الناس، وحقوق الملكية الفكرية.

٥. مقومات الديمقراطية الفكرية:

توجد مجموعة من المقومات والمبادئ التي تسهم في تحقيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس؛ تتمثل تلك المبادئ فيما يلي:

- تنبع مقومات الديمقراطية الفكرية من مقومات الديمقراطية؛ والتي تتمثل في الحرية والعدل والكرامة الإنسانية والمساواة، فكل فرد له الحق في الفكر تنظيرًا وتطبيقًا، وحرية التعبير عنه، مع الحفاظ على كرامته وإنسانيته، فالديمقراطية الفكرية حق لكل مواطن في المجتمع.
- أن تكون سلطة اتخاذ القرارات الفكرية من حق كل فرد وخاصة أعضاء هيئة التدريس، وأن لا يكون هناك سيادة عليهم من قِبل مؤسسة أو أية منظمة.

- تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة والتعليم والرعاية الصحية، ويتطلب ذلك إقرار الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس من حيث توفير فرص التدريب وتنمية الموارد البشرية، مما يسهم في توفير المناخ الملائم لتحقيق الديمقراطية الفكرية لعضو هيئة التدريس (محمد حسن العامري، عبدالسلام محمد السعدي، ٢٠١٠م، ١١٧).
- أن يحتكم أعضاء هيئة التدريس في تنظيماتهم الداخلية إلى شرعية نظام أساسي يتمثل في الدستور، ومقومات هذا الدستور أن يكون أعضاء هيئة التدريس هم مصدر الفكر، ولا وصاية لفرد أو مؤسسة علي أفكارهم وآرائهم، مع ضمان حرية التعبير ونشر الأفكار(خالد فياض، ٢٠٢١م، ٢٦٣).
- ينبغي أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالحق والفرصة دون تمييز من أي نوع في مباشرة الشئون الأكاديمية والإدارية، ويتم اختيار جميع الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم الجامعي بالانتخاب الحر، وتتكون من أعضاء من مختلف قطاعات المجتمع الأكاديمي، ويجب أن يشمل الاستقلال القرارات: المتعلقة بالإدارة، وتحديد سياسات التعليم والبحث، وتخصيص الموارد، وغير ذلك من الأنشطة المرتبطة بالعمل الجامعي (Levinson, 2011, 4).
- الاعتماد على وسائل الإعلام لما لها من دور واضح في نشر ثقافة الديمقراطية الفكرية، وتشجيع المواطنين عليها، وجعلها أسلوب حياة لمختلف أفراد المجتمع.

ومما سبق ذكره يتضح أبرز المقومات اللازمة لتحقيق الديمقراطية الفكرية؛ والتي تتمثل في الحرية والمساواة، وعدم التمييز بين أي مواطن على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الدين، إلى جانب تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس مما يساعد في إنتاج الفكر، إلى جانب توفير تنظيمات وقوانين تضمن لأعضاء هيئة التدريس حقهم في التعبير عن الفكر بحرية دون الخوف من الرقابة مع تحديد شروط وقواعد باحترام حريات الآخرين.

٦. تأثير الديمقراطية الفكرية على عمل أعضاء هيئة التدريس:

يؤدي أعضاء هيئة التدريس محورًا أساسيًا في العملية التعليمية، نظرًا لأدواره المهمة ووظائفه التربوية في المؤسسات الجامعية، وله الدور الريادي في نشر الأفكار والمبادئ والاستراتيجيات التربوية والاجتماعية الحديثة، ويسعى عضو هيئة التدريس من خلال وظائفه

الأساسية الثلاثة؛ والتي تتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية البيئة من تحقيق أهداف ورسالة الجامعة في تحقيق التنمية المجتمعية.

وتعد الجامعة بكل مقوماتها ميدانًا تربويًا لتحقيق الديمقراطية الفكرية لكافة عناصرها وتنظيماتها، ويمثل أعضاء هيئة التدريس المحور الرئيس في تحقيق الديمقراطية الفكرية، ويمكن توضيح التأثير الإيجابي لتنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس من خلال النقاط الآتية:

أ. التدريس والعملية التعليمية:

يستطيع عضو هيئة التدريس من خلال العملية التعليمية أن يوظف مبادئ الديمقراطية الفكرية، عن طريق مساعدة الطلاب على إنماء شخصياتهم المستقلة، وأن يعدل في تعامله مع الطلاب، وأن يساوي بينهم في منحهم الفرص الكافية لنمو قدراتهم، وأن يحرص على عدم فرض آرائه عليهم، وإقامة العلاقات السوية بينهم وبين طلابه (سليم عودة، ٢٠١١م، ٤٢).

وتؤثر الديمقراطية الفكرية على أعضاء هيئة التدريس في إكسابه عديد من المهارات الضرورية لإنجاح العملية التعليمية والتدريسية تتمثل تلك المهارات في التعاون، واحترام الطلاب، والتسامح، والحوار العقلاني، وتنمية التفكير الناقد، وإتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء ووجهات النظر المختلفة، والحرية في اتخاذ القرارات التعليمية.

حيث تساعد عضو هيئة التدريس على توفير بيئة تعليمية يشعر فيها الطلاب أنهم أحرار في الكشف عن مستوى أدائهم الراهن، وأنهم أحرار في تكوين وبناء بيئة تعليمية مقبولة أي متحررة من الأحكام القيمية السابقة، ويتم فيها الثناء على جهود الطالب المبدئية، وتتيح للطالب معرفة النتائج الحقيقة لما يقومون بأدائه بالفعل، وتعينهم على تحسين مهاراتهم الفعلية (هنري بيركنسون، ٢٠٠١م، ١١٩).

كما تساعد الديمقراطية الفكرية أعضاء هيئة التدريس في المشاركة الفعالة والإيجابية في تصميم المناهج وتدريسها بحرية، ووضع المتطلبات الأساسية لمنح الدرجات العلمية، والإشراف على الأنشطة الطلابية، والمشاركة الإيجابية الفعالة في الشئون العلمية والإدارية داخل الجامعة (علي السيد الشخيبي، ٢٠١٠م، ٢٣٥).

وتعمل على تنمية القوى البشرية بالمؤسسات التعليمية؛ لإحراز تقدم في كافة المجالات على مستوى التنظير في فروع المعرفة والتطبيق في قطاعات الحياة، والاهتمام بتنمية عقليات مفكرة قادرة على حل مختلف نوعيات المشكلات، وابتكار أساليب وآليات لاستثمار مختلف

مصادر المعرفة المختلفة، ومواجهة الأزمات وإدارتها، والقدرة على الحوار واتخاذ القرار (محمد حسن خليل، ٢٠٠٨م، ١٣٩).

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الديمقراطية الفكرية تسهم بدور فاعل في تطوير دور عضو هيئة التدريس في العملية التعليمية، لما تتيح من حرية التعبير عن الفكر، وتيسير العملية التعليمية، وتحقيق مبادئ الديمقراطية المتمثلة في احترام الكرامة الإنسانية للطلاب، وتحقيق العدالة والمساواة وتوفير تكافؤ الفرص بين الطلاب.

ب. البحث العلمي:

تسهم الديمقراطية الفكرية بتحقيق نتائج إيجابية تنعكس على قيام أعضاء هيئة التدريس بالإنجاز العلمي والبحثي، وذلك عن طريق تحفيز عضو هيئة التدريس نفسه عن طريق تعميق معرفته في حقل تخصصه، والمكانة العلمية الرفيعة التي يحتلها في المجتمع الأكاديمي ورفع معنوياته وشعوره بالرضا عن عمله بما قدمه لزيادة المعرفة الإنسانية (محمد خطابية، راتب السعود، ٢٠١١م، ٥٧٢).

كما تساعد الديمقراطية الفكرية أعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف على الرسائل العلمية، حيث تتيح الديمقراطية الفكرية المجال للباحثين حرية الفكر دون خوف أو إجبار من هيئة الإشراف، وتسهم في تحقيق دقة وموضوعية البحوث العلمية.

وتجعل الديمقراطية الفكرية البحث العلمي يحتل مكانة مهمة في مجتمع المعرفة؛ نظرًا لأنها العامل الأساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها، وأساس تميز وترقية أعضاء هيئة التدريس، والوسيلة التي تتفاضل بها الجامعات بين بعضها البعض، كما أنه يمثل موردًا حيويًا لتمويل التعليم الجامعي، ويعد أحد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس (أحمد حسين الصغير، ٢٠٠٥م، ٢٧).

وتسهم الديمقراطية الفكرية في انبثاق الطاقات الإبداعية الكامنة، وإظهار جوانب الإبداع والابتكار بحرية دون خوف من الجهات الرقابية والمؤسسات الرسمية التي تفرض قيودًا على حرية الإبداع والابتكار، فهي تتيح للباحثين أن يفكر ويبدع ويوظف نتائج أبحاثه في المجتمع.

وفي ضوء ما تقدم يتضح دور الديمقراطية الفكرية في تنمية البحث العلمي، وتحقيق الإبداع والابتكار، وإتاحة حرية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس دون خوف من الرقابة أو السلطة، مما يساعد في تحقيق النتائج المرجوة من البحث العلمي.

ج. خدمة المجتمع:

تسهم الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، وحل مشكلاته، وتلبية احتياجاته، والاستجابة لمتطلبات المستقبل الذي يستند على التطور المعرفي والتقدم التكنولوجي الهائل.

تقوم الديمقراطية الفكرية بمساعدة أعضاء هيئة التدريس على إنجاز أدوارهم في خدمة المجتمع، والتي تتمثل في أنماط ثلاثة وهي (إبراهيم عبد الرافع، سهام ياسين أحمد ، ٢٠٠٥م، ص ٧١).

- البحوث التطبيقية: وهى بحوث يقوم بها عضو هيئة التدريس تستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحددها ظروف وأوضاع معينة.
- الاستشارات: وهى خدمات يقوم بها عضو هيئة التدريس كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وكذلك لأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.
- تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية في مؤسسات الإنتاج بما يحقق مبدأ التربية المستمرة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الديمقراطية الفكرية تؤدي دورًا حيويًا في تطوير المجتمع وخدمة البيئة من خلال إشاعة حرية الفكر، مما يساعد أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في ذلك الدور عن طريق المشاركة في الدورات التدريبية، وتقديم الاستشارات العلمية، وعرض برامج تثقيفية لخدمة أبناء المجتمع، ولذلك فقد أصبحت مساهمة عضو هيئة التدريس في حل مشكلات مجتمعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية متطلبًا مهمًا من متطلبات الديمقراطية الفكرية في ضوء مجتمع المعرفة.

المحور الثالث: المتطلبات التربوية اللازمة للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة:

وتناول البحث الحالي في هذا المحور المتطلبات التربوية اللازمة للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وأهم الآليات اللازمة لتحقيق الديمقراطية الفكرية وأبرز المعوقات التي تمثل تحديًا لتنمية الديمقراطية الفكرية؛ وذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: المتطلبات اللازمة للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة

١. المتطلبات الخاصة بأهداف وفلسفة الديمقراطية الفكرية:

هناك حاجة ماسة لوجود فلسفة واضحة، وأهداف محددة لمفهوم الديمقراطية الفكرية، وتتضمن أهم المتطلبات الخاصة بفلسفة وأهداف الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة ما يلي:

- تبني فلسفة التميز الجامعي، بما يساعد على تحقيق الديمقراطية الفكرية وأهدافها، بما يحقق جودة المؤسسات الجامعية.
- توجيه فلسفة الديمقراطية الفكرية نحو خدمة المجتمع وبحث حاجاته والاستجابة لمطالبه.
- العمل على إيجاد فلسفة تربوية متجددة، تعمل على صياغة مفهوم متكامل للديمقراطية الفكرية لكافة عناصر منظومة التعليم الجامعي بما يسهم في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، والتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع التغير والتحول.
- التأكيد على فلسفة التحول من ثقافة الخضوع والاستسلام والرضا بالواقع إلى ثقافة الديمقراطية والرغبة في التغيير والتطوير.
- ضرورة التحول من أنظمة التعليم التقليدية التي تعتمد علي المعلم والكتاب كمصدر وحيد للمعرفة وعملية الحفظ والتلقين إلي أنظمة التعلم الحديثة التي تستخدم التطور المعرفي والتكنولوجي (نبيل علي، ٢٠١٢م: ٣٣٧).
- التأكيد على المرجعية الأخلاقية للممارسات والقيم التي تعمل بها الجامعة في ضوء الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.
- توفير بيئة داعمة وديمقراطية من خلال إتاحة الحرية والاستقلالية، وتمكين أعضاء هيئة التدريس من الحصول على المعلومات وتسهيل الوصول إلى الإنتاج العلمي والمعرفي للمؤسسات الأخرى (خالد صلاح حنفي، ٢٠١٦م، ٣٠٠).
- التأكيد على دور أعضاء هيئة التدريس في ممارسة مجموعة من المهارات اللازمة لتنمية الديمقراطية الفكرية مثل: التقويم الذاتي والقدرة على الاستقلالية والابتكارية، والقدرة على الإبداع والقدرة على التحكم في التغير والمشاركة في تنمية المجتمع.

- تحقيق الجودة الشاملة من خلال الارتقاء بمستوى جودة المؤسسات الجامعية.
- إعادة النظر في مشروعات تطوير وإصلاح مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، ووفقًا للتطور التكنولوجي وأساليب الاتصال بما يسهم في تحقيق الديمقراطية الفكرية.

٢. المتطلبات التشريعية والإدارية الخاصة الديمقراطية الفكرية:

وتتمثل المتطلبات المتعلقة بالتشريعات والقوانين والإدارة فيما يلي:

- تطوير قانون تنظيم الجامعات، بما يلبى متغيرات العصر ومتطلبات المجتمع الحالية والمستقبلية، ومتطلبات مجتمع المعرفة.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إدارة شئون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على أسس ديمقراطية واختيار هيئاتها الأكاديمية عن طريق انتخابات حرة، يناط بها كل ما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس أو فصلهم أو معاقبتهم، أو ترقيتهم على أسس علمية، إلى جانب حق أعضاء هيئة التدريس بمكوناته الثلاث في تكوين نقابات خاصة تدافع عن حقوقهم أو تخدم عملهم (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤م، ٣).
- وضع لوائح عمل مميزة، بما يضمن توفير المكافآت والحوافز للمشروعات البحثية المتميزة، وتوفير سبل التكريم المادي والمعنوي (خالد صلاح حنفي، ٢٠١٦م، ٣٠٣).
- اختيار القيادات الإدارية بناء على معايير الكفاءة، والقدرة على إحداث التغيير والتطوير وإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي والحرية والديمقراطية، والمفاضلة بين القيادات على أساس إنجازاتهم ومهاراتهم الإدارية التي تستند على مبادئ الديمقراطية.
- إعادة النظر في تنظيم الإدارة من خلال السعي نحو تطبيق اللامركزية، وتطبيق مبدأ تفويض للهيئة التدريسية، وتشجعيهم على المشاركة في تحمل المسؤولية، فالمؤسسات الديمقراطية هي التي يشارك كل من فيها في إدارتها وتسيير شؤونها، وينبغي أن يكون لهم دور في الجوانب التنظيمية للمؤسسات التعليمية، كما يجب أن توفر الإدارة ممارسات ديمقراطية تعين الهيئة التدريسية على تخطيط المناهج (جمال علي الدهشان، ٢٠١٤م، ٤٧).

٣ . **المتطلبات مرتبطة بالبحث العلمي:**

وتتمثل تلك المتطلبات المرتبطة بالبحث العلمي فيما يلي:

- تشجيع البحوث المتميزة، وتقديم كافة سبل الدعم لها سواء المادي أو المعنوي، وتقديم التسهيلات المختلفة التي تسهم في تحقيق الديمقراطية الفكرية.
- استغلال وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية التي تعد أبرز مظاهر مجتمع المعرفة في نشر الأبحاث العلمية وتبادلها بين مختلف الجامعات.
- توفير المناخ الداعم لتحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار الموضوعات ومناقشتها بحرية وموضوعية ينتقل آثرها على الفور لإصلاح المنظومة التربوية داخل المجتمع (علا عاصم إسماعيل، ٢٠٢١م، ص ٢٧٥).
- إرسال البعثات العلمية في التخصصات المختلفة إلى الجامعات المرموقة، بهدف تحقيق التبادل العلمي والمعرفي بين مختلف الدول، وتنمية أعضاء هيئة التدريس علميًا.
- تحقيق التواصل الفاعل بين مراكز البحوث العلمية والجامعات في مختلف الدول لتحقيق تطور البحوث والتعرف على الأفكار والمشاريع البحثية المختلفة.
- الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس المتميزين فكريًا وإنشاء حاضنات علمية وبحثية لذوي الكفاءات منهم، مما يساعد الأعضاء على الإنطلاق الفكري والعلمي.
- وضع ميثاق أخلاقي تربوي لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث العلمية، تتيح لهم الحرية في التعبير عن أفكارهم مع ضرورة مراعاة بعض المبادئ المتعلقة بالدين، والحقوق الشخصية للآخرين.
- وجود وحدات لتسويق أبحاث أعضاء هيئة التدريس العلمية والتطبيقية في مؤسسات المجتمع المختلفة.

٤. **المتطلبات مرتبطة بالبني والتجهيزات التعليمية:**

وتتمثل تلك المتطلبات المرتبطة بالبني والتجهيزات التعليمية فيما يلي:

- توفير التمويل اللازم بما يسهم في استغلال الإنتاج العلمي والفكري لأعضاء هيئة التدريس وتوظيفها في الواقع المجتمعي.
- إتاحة مصادر المعلومات المختلفة من المكتبات الرقمية، والمنتديات العلمية لأعضاء هيئة التدريس للتواصل والحصول على المعلومات والمعارف المختلفة.

- توفير البنى الأساسية والتكنولوجية والتجهيزات العلمية والخبرات الأكاديمية الداعمة لتحقيق الديمقراطية الفكرية.
- العمل على تيسير السبل والعقبات المختلفة أمام الأنشطة البحثية والمعملية لأعضاء هيئة التدريس بما يحفز الابتكار والإبداع العلمي.
- إتاحة أساليب وفرص التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والندوات العلمية في مختلف المجالات العلمية.
- تحقيق الديمقراطية الفكرية الرقمية: وذلك من خلال إتاحة الحرية لأعضاء هيئة التدريس لمناقشة أفكارهم وطرحها من خلال مواقع التواصل علي الإنترنت، فهي أشبه بفضاءات عمومية يتجمع فيها الأعضاء بمختلف مذاهبهم وتياراتهم للتعبير عن أفكارهم المختلفة بشكل افتراضي غير محدد المكان والزمان، فالتكنولوجيا الرقمية لها دور مهم في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديموقراطية، وقد تتحول من تغيير الآليات إلي تجديد الأفكار، وفتح الطريق أمام أفكار ورؤى لم تكن مطروحة من قبل (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٧م، ٩).

٥. متطلبات مرتبطة بالمناخ الديمقراطي:

وتتمثل تلك المتطلبات المرتبطة بالمناخ الديمقراطي فيما يلي(حسن عماد مكاوي، ٢٠٠٣م، ٣٢):

- الإيمان الراسخ بالعقل المتحرر الذي يؤمن بالحوار والمناقشة وقد يصيب وقد يخطئ
- وجود بيئة متسامحة تسود فيها حرية التعبير عن الرأي والفكر التربوي، وتخلي السلطة عن العوائق التي تضعها أمام حرية التعبير عن الفكر.
- حق أعضاء هيئة التدريس في التجربة حتى يصل إلى الصواب، إذا ما أتيحت له الفرصة للوصول إليه، وأنه حتى لو أخطأ في فهم أمر من الأمور فإن العقل بطبيعة تكوينه قادر على اكتشاف خطئه والسعي إلى تصحيحه.
- حق الخطأ، فلا يوجد إنسان معصومًا من الخطأ مهما كان صفته حاكمًا أو محكومًا، والخطأ والإصابة ليس حكرًا على فرد دون غيره أو جماعة دون غيرها.
- حق الاختلاف؛ أي التسامح والإيمان بإمكانية التوفيق بين المؤيدين لرأي ما والمعارضين له، والتأكيد على حق الفرد في المجاهرة بما يعتقد ولو كان يخالف فيما

يعلن رأي المجتمع كله، فالمجتمع الذي يكفل لأفراده الحق في الفكر والتعبير دون تمييز، هذا المجتمع المتسامح الحر هو الذي تسود فيه الديمقراطية الفكرية.

في ضوء المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس أصبح لزاماً ضرورة تفعيل مبادئها لدخول مجتمع المعرفة من خلال تطوير دور أعضاء هيئة التدريس باستخدام عناصر التكنولوجيا المتوفرة في هذا العصر من أجل مساعدتهم لدخول مجتمع المعرفة عن طريق إتاحة حرية الفكر والرأي، وبذلك ترى الباحثة أن هناك حاجة ماسة لتنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، للنهوض بالمجتمع.

ثانيًا: معوقات تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة:

تناول البحث الحالي في هذا المحور أهم المعوقات التي قد تحول دون تنمية ونشر الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة؛ من أجل العمل على الحد منها من أجل نشر ثقافة الديمقراطية الفكرية وحرية الرأي في ظل متغيرات مجتمع المعرفة.

ومن أبرز المعوقات التي تحول دون تنمية الديمقراطية الفكرية التعود على التكاسل، فالناس مطبوعون على الكسل والاستنامة إلى ما ألفوه من العادات الفكرية والعملية، فالإنسان في أحوال معيشته لا يخترع كل يوم، وإنما يجري على عادة أمسه فيسهل عليه عمله (سلامة موسى، ٢٠١٨م، ١٩).

كما أن القيم الاجتماعية السائدة تؤدي دورًا مهمًا في تشكيل الديمقراطية الفكرية، فهي الإطار المرجعي لسلوك الإنسان الفردي، وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، وإذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة تقف معوقًا أمام تقدم الديمقراطية الفكرية، حيث تحتاج الديمقراطية الفكرية إلى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أحسن درجات الديمقراطية الفكرية، وتقودها إلى الطريق الصحيح (محمد حسن العامري، عبدالسلام محمد السعدي، ٢٠١٠م، ١١٥).

وتمثل المصالح الخاصة والشخصية عائقًا واضحًا أمام تنمية الديمقراطية الفكرية، فتبديل الأفكار يضيع على بعض الطبقات هذه المصلحة، فالاشتراكية على سبيل المثال بدعة

تصطدم بمصالح الأغنياء؛ ولذلك ليس الناس أحرارًا في البوح بأفكارهم عنها في معظم أقطار العالم (سلامة موسى، ٢٠١٨م، ٢٠).

كما يعد التعصب واضطهاد الأفكار الجديدة، من أبرز المعوقات التي تواجه حرية الفكر والديمقراطية الفكرية، حيث تمنع ظهور الأفكار المستحدثة، وتحول دون انتشارها، إلى جانب الشعور بالخوف من قِبل الباحثين أنفسهم، مما يعوقهم من إطلاق أذهانهم لحرية الفكر.

وتخلف الأجهزة الإدارية يقف حائلًا دون تنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس؛ ويتمثل ذلك في بعض السمات مثل: تعقد الإجراءات والإغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية، إلى جانب صعوبة التنسيق بني الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية، وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى، وعدم تطوير التشريعات؛ فقد تكون بعض التشريعات والقوانين عقبة في سبيل التغيير ولذا وجب تطوير القوانين من أجل خدمة إقامة الديمقراطية الفكرية، وحتى لا تصبح قيدا عليها (محمد حسن العامري، عبدالسلام محمد السعدي، ٢٠١٠م، ١١٥).

ويعد استمرارية الوضع التشريعي والقانوني للجامعات المصرية بخضوعها لقانون تنظيم الجامعات الحالي، والتي كشفت الممارسات الواقعية عن عدم ملائمة كثير من بنوده للواقع المجتمعي الحالي، حيث توجد كثير من المشكلات البيروقراطية والإدارية تعوق أداء العمل الديمقراطي داخل الجامعات خاصة مع محدودية الموارد المالية المخصصة للجامعات، واستمرار تبعية هياكلها الإدارية للسلطة السياسية، مما يجسد مزيدًا من فقدان الجامعة لاستقلاليتها، ومزيد من الافتقاد للديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وغياب الممارسات الديمقراطية من جانب الطلاب والأساتذة (عواطف عبدالرحمن، ٢٠١٤م، ١٦٢).

ومن أوجه القصور في تحقيق الديمقراطية الفكرية بعض التعديلات التي جرت على بنود قانون تنظيم الجامعات، والتي جاءت بعض نصوصه مهدرة لضمانات الاستقلالية والديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، ومن أبرز هذه التعديلات العدول عن نظام انتخاب عمداء الكليات والأخذ بنظام التعيين، وذلك بأن يعين رئيس الجامعة عميد الكلية من بين الأساتذة العاملين بها لمة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٦م، ١٤-١٥).

كما ينتقص الحرس المدني من استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية والديمقراطية في ظل استمرار بعض التعليمات الأمنية التي تحاول استقطاب هذا الأمن المدني لممارسة أدوار أخرى غير الانضباط وحفظ الأمن داخل الجامعة، وهناك عديد من الباحثين يرون أنه يفرض شكلًا غير مبرر للتدخل في الحريات الأكاديمية للأساتذة وأعضاء هيئة التدريس(عواطف عبدالرحمن، ٢٠١٤م، ١٧٣).

وبذلك فإن الاستفادة الحقيقية من مجتمع المعرفة لا يمكن أن تتحقق إلا بشروط جوهرية، أهمها على الإطلاق: حرية التعبير والديمقراطية الفعلية، وبالتالي فإن ذريعة "الأمن" التي تتخذها الحكومات في الدول النامية سببًا لقمع حرية التعبير عبر وسائل الاتصالات المختلفة، تعد ذريعة واهية، حيث أضحى مفهوم الأمن بهذا الشكل مفهومًا ضيقًا للغاية؛ لأنه صيغ خصيصًا من أجل أمن المؤسسات والحكومات ومصالح القائمين عليها فقط، دونما إعطاء أية أهمية لحرية الأفراد في الحصول على المعلومات والمعارف الحقيقية (جمال على الدهشان، ٢٠١٤م، ٤٢).

في ظل هذه المعوقات التي تواجه تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس، فإن الأمر الذي يتطلب ضرورة مواجهة تلك المعوقات، والعمل على إيجاد حلول لها لمواجهة مشكلات الديمقراطية حتى تحقق أهدافها المنشودة منها في تحقيق حرية التعبير عن الأفكار ونشرها.

ثانيًا: الإطار الميداني للبحث

إجراءات الدراسة الميدانية

يختص هذا الجزء بإجراءات الدراسة الميدانية، ونتائجها وتفسيرها، وستعرض الباحثة تلك الإجراءات من خلال النقاط الآتية:

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الميدانية إلى الكشف عن توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، ويتحقق ذلك من خلال:

١- الكشف عن واقع توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

٢- الكشف عن أهم معوقات الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

ثانياً: عينة الدراسة الميدانية

يتوقف نجاح الدراسة الميدانية وتحقيقها لأهدافها إلي حد كبير علي حسن اختيار العينة، فالعينة الممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلًا جيدًا تساعد في الحصول علي نتائج صحيحة ودقيقة، وتم اختيار عينة الدراسة الميدانية وفقًا للخطوات التالية:

(١) اختيار عينة الدراسة :

اعتمدت الباحثة علي استخدام الطريقة العشوائية عند اختيار عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس، حيث تتيح لكل فرد في مجتمع البحث الفرصة ليكون أحد أفراد العينة حتي لا تأتي النتائج متحيزة.

(٢) تحديد المجتمع الأصلي :

تم تحديد المجتمع الأصلي للبحث الحالي من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، والذين بلغ عددهم (٢٢٧٥)، ونظرًا لكثرة عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وصعوبة إحصائهم اقتصرت الدراسة على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج.

(٣) اختيار عينة ممثلة :

بعد تحديد الباحثة للمجتمع الأصلي للبحث، قامت باختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة، والتي تتيح لكل فرد في مجتمع البحث الفرصة ليكون أحد أفراد العينة، وقد اختيرت عينة البحث بواقع (٣٥٠) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج؛ لضمان تحقيق التجانس بين العينة وأفراد المجتمع الأصلي.

والجدول التالي يوضح الكليات التي تم اختيار عينة البحث منها، وحساب نسبة عينة البحث بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس بكل كلية وحساب النسبة الكلية.

جدول رقم (١)

يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس بكل كلية، وحساب عدد أفراد العينة ونسبة العينة المختارة

م	الكلية	عدد المجتمع الأصلي	أفراد العينة	النسبة
١	التربية	١٠٨	٨٤	%٧٨
٢	الآداب	٢٤٧	٧٢	%٢٩
٣	العلوم	٢٨٣	٦٣	%٢٢

٥	التجارة	٧١	٣٣	%٤٦
٦	التربية النوعية	١٠	٢	%٢٠
٧	التمريض	٩٩	١٤	%١٤
٨	التربية الرياضية	٥٨	٢٠	%٣٤
٩	الزراعة	١٢٤	٣١	%٢٥
١٠	التكنولوجيا والتعليم الصناعي	٤٨	١١	%٢٣
١١	الهندسة	٧٣	٢٠	%٢٧
إجمالي	**١١**	**٢٢٧٥**	**٣٥٠**	**%١٥.٣٨**

ويتضح من الجدول السابق أن :

نسبة العينة = عدد العينة المختارة / العدد الكلي للأعضاء × ١٠٠ = ٣٥٠/ ٢٢٧٥ × ١٠٠ = %١٥.٣٨

ثالثاً: أداة الدراسة الميدانية

قامت الباحثة بتصميم استبانة للكشف عن توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة؛ نظراً لكونها من أنسب الأدوات التي تفيد في تحقيق أهداف البحث الحالية، لكبر حجم مجتمع البحث والذي يتمثل في أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، كما أنها وسيلة مناسبة يَسهُل بها جمع البيانات والمعلومات من أعداد كبيرة من الأفراد، إضافة إلى سهولة تحليل النتائج وتفسيرها.

أ- بناء أداة الدراسة الميدانية:

بعد الانتهاء من الإطار النظري للبحث تم بناء استبانة حول (المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة)، وقد مرت عملية بناء الاستبانة بالخطوات التالية:

١- مراجعة الإطار النظري للبحث، والذى تم تدوينه من قِبل الباحثة من خلال الأدبيات النظرية التي تتعلق بموضوع البحث؛ للوقوف على أهم المحاور التي تفيد في تصميم الاستبانة، وتحقق أهداف الدراسة الميدانية.

٢- تحديد أهداف الاستبانة والمحاور التي سوف تتناولها.

٣- اقتراح المحاور الرئيسية التي تُشكّل الاستبانة وتقسيمها إلي عناصر فرعية.
٤- صياغة عبارات الاستبانة لكل عنصر فرعى بحيث تدور حول الأهداف التي تم تحديدها مسبقاً، وذلك لإعداد الصورة الأولية للاستبانة.
٥- التأكد من وجود الترابط المنطقي بين عبارات الاستبانة وبعضها البعض، والتأكد من أن البيانات المطلوبة فيها سهلة للتسجيل والتحليل الإحصائي.
٦- عرض الاستبانة علي مجموعة من السادة المحكمين وذوي الخبرة من أساتذة كليات التربية.
٧- التوصل إلي الصورة النهائية للاستبانة بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها السادة المحكمون.
٨- حساب صدق الاستبانة وثباتها بالطرق الإحصائية المناسبة.

وقد رُوعي عند تصميم الاستبانة ما يلى:

١- أن تقتصر علي المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال الاستبانة.
٢- الاهتمام بشكل الاستبانة وأسلوب تنظيمها وإخراجها.
٣- الاستفادة من آراء السادة المحكمين وخبراء التربية قبل وضعها في صورتها النهائية.

ب- وصف أداة الدراسة:

في ضوء الخطوات السابقة تم صياغة الاستبانة في صورتها الأولية على النحو التالي:

١- **غلاف الاستبانة:** وقد تضمن شعار الجامعة والكلية وعنوان الاستبانة ومن قام بإعدادها.
٢- **بيانات أساسية** : وقد تضمنت الاسم، الدرجة العلمية، الجامعة، الكلية، عدد سنوات الخبرة.
٣- **محاور الاستبانة** : وقد شمل هذا الجزء من الاستبانة محورين تضمنا (٥٧) عبارة وهى كالتالي:

- **المحور الأول**: " المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة "، وقد تضمن هذا المحور (٤٢) عنصرًا حول عن المتطلبات التربوية اللازمة للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وهى:

١- المتطلبات التربوية الخاصة بأهداف وفلسفة الديمقراطية الفكرية: وقد شمل هذا العنصر (٨) عبارات.

٢- المتطلبات التشريعية والإدارية الخاصة بالديمقراطية الفكرية: وقد شمل هذا العنصر (٩) عبارات.
٣- المتطلبات التربوية الخاصة بالبحث العلمي: وقد شمل هذا العنصر (١١) عبارة.
٤- المتطلبات المرتبطة بالبنى والتجهيزات المادية: وقد شمل هذا العنصر (٧) عبارات.
٥- المتطلبات المرتبطة بالمناخ الديمقراطي: وقد شمل هذا العنصر (٧) عبارات.

وبالتالي يكون المحور الأول قد شمل (٤٢) عبارة، بالإضافة إلى سؤال مفتوح في المحور.

المحور الثاني: " معوقات الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة"، وقد تضمن هذا المحور (١٥) عبارة.

ج- صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس أداة الدراسة ما وضعت لقياسه فعلاً، وللتأكد من صدق أداة الدراسة استخدمت الباحثة طريقة صدق المحتوي لقياس الصدق علي النحو التالي :

صدق المحتوى

يعكس تحديد الصدق بالطريقة المرتبطة بالمحتوى، مدى تمثيل مفردات المقياس- أي أداة الدراسة- للمجال الذى المراد قياسه (رجاء محمود أبوعلام، ٢٠٠٤م، ٤١٧).

وللتحقق من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها الأولية علي بعض من أساتذة كليات التربية بغرض التحكيم، وذلك للتأكد من مدى ملائمة الاستبانة للغرض الذي أعدت من أجله، وما إذا كانت العبارات واضحة وتنتمي إلى المحور المحدد لها، وإضافة المناسب لكل استبانة علي حدة، وبعد أخذ الملاحظات بعين الاعتبار تمت إعادة صياغة الأداة، وحذف بعض العبارات التي لم تُلقَ قبولاً من أغلب السادة المحكمين حتى تم التوصل للصورة النهائية لأداة الدراسة بحيث أصبحت صادقة في قياس ما وضعت من أجله .

وقد كانت الملاحظات التي أبداها السادة المحكمون مختلفة ومتعددة، ومن أهمها ما يلي:

١- تم حذف كلمة واقع من عنوان الاستبانة في صفحة الغلاف بحيث أصبح العنوان: "المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة".

٢- بالنسبة للمحور الأول من الاستبانة :

- تم تعديل عنوان هذا المحور ليصبح (مدى توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة).
- تم التعديل في عبارات المحور الأول سواء بإضافة أو حذف بعضها بناء علي آراء السادة المحكمين.
- تم تعديل بعض العبارات بإضافة وحذف كلمات، ويتضح ذلك بمقارنة الاستبانة في صورتها النهائية مع صورتها الأولية.

ووفقاً لذلك يتضح أنه بعد عمليات الحذف والإضافة في هذا المحور، أصبح عدد العبارات المكونة لهذا المحور (٤٢) عبارة.

٣- بالنسبة للمحور الثاني من الاستبانة:

تم حذف بعض العبارات من هذا المحور، وإضافة البعض الآخر، كما تم التعديل في بعض العبارات سواء بالاختصار أو بحذف أو إضافة بعض الكلمات، ويتضح ذلك بمقارنة الاستبانة في صورتها النهائية مع صورتها الأولية.

ووفقاً لذلك يتضح أنه بعد عمليات الحذف والإضافة في هذا المحور، أصبح عدد العبارات المكونة لهذا المحور(١٥) عبارة.

د- ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات أداة القياس- أي أداة البحث- أن تعطى نفس النتائج إذا ما استخدمت أداة القياس أكثر من مرة تحت ظروف متماثلة (حسام محمد مازن، ٢٠١٢م: ص ١٤٦).

وللتحقق من ثبات أداة البحث تم استخدام طريقة إعادة التطبيق، حيث تم تطبيق أداة البحث (الاستبانة) في المرة الأولي على عينة قوامها (٥٠) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، ثم أعيد تطبيقها مرة أخرى بعد مرور عشرون يومًا على تاريخ التطبيق الأول، ثم حساب معامل الثبات عن طريق معامل الارتباط (ر) بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثاني، باستخدام المعادلة العامة للارتباط معادلة (سبيرمان)، وتبين أن معامل الارتباط للاستبانة (ر) = ٠.٨٠ وهو معامل ارتباط عالي.

ولحساب معامل ثبات الاستبانة تم الاستعانة بمعادلة سبيرمان- براون للثبات، وقد بلغ معامل الثبات وفقاً للمعادلة السابقة (ر) = ٠.٨٥ وهو معامل ثبات عالي يدل على ثبات الاستبانة.

هـ - الصورة النهائية لأداة الدراسة (الاستبانة):

بعد التأكد من صدق الاستبانة وثباتها تم التوصل إلى الصورة النهائية لها، حيث تضمنت غلاف الاستبانة، ومقدمة الاستبانة (ومن عناصرها تعريف الباحثة لذاتها، وعنوان الدراسة، والهدف من الدراسة الميدانية، وتعليمات الاستبانة، والبيانات الأساسية الخاصة بأفراد العينة)، ومحاور الاستبانة، وقد شمل الجزء الخاص بمحاور الاستبانة محورين تضمنا (٥٧) عبارة.

و - تطبيق أداة الدراسة:

تم تطبيق الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، وذلك على النحو التالي:

- إعداد استبانة إلكترونية تمهيدا لتطبيقها على أفراد عينة البحث بشكل إلكتروني.

إرسال رابط الاستبانة إلي الجروبات والصفحات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، وتوضيح كيفية الإجابة عليها بسهولة ويسر، ورابط الاستبانة هو : https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLScbfP8IFS6i3QqhnnMqr2Pr5QtCnX4ZSFJepA3_twL7mDVQyQ/viewform?usp=sf_link .

- تم تطبيق الاستبانة علي عينة البحث خلال شهري مايو ويونيه ٢٠٢٢م.

رابعاً : المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، وتحليل البيانات تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، من خلال حساب نسبة متوسطات الاستجابة، وحدود الثقة حولها، لمعرفة نسبة تحقق كل عبارة.

جدول رقم (٢)

يوضح حدود الثقة لعينة أعضاء هيئة التدريس

العينة	ن	الخطأ المعياري	حدود الثقة	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى
أعضاء هيئة التدريس	٣٥٠	٠.٠٢	٠.٧١	٠.٦٣

حيث يتضح من الجدول السابق إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة للعبارة ≤ ٠.٧١ فإن مستوى شدة التحقق يكون كبيرًا، وإذا كانت نسبة متوسط الاستجابة للعبارة ≥ ٠.٦٣

فإن مستوى شدة التحقق يكون ضعيفًا، وإذا كانت نسبة متوسط الاستجابة للعبارة تنحصر بين (٠.٧١ ، ٠.٦٣) فإن مستوى شدة التحقق يكون متوسطًا .

خامسًا: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تم تطبيق الاستبانة علي عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، وقد شملت الاستبانة على محورين رئيسيين، وفيما يلي نتائج تطبيق الاستبانة حول هذه المحاور:

- المحور الأول: " المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة ":

وقد تضمن هذا المحور (٥) عناصر فرعية هدفت إلي الكشف عن مدى توافر المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة البحث، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة البحث علي عبارات الاستبانة بكل عنصر فرعي جاءت النتائج عليها كما يلي:

أولًا: مدى توافر المتطلبات الخاصة بأهداف وفلسفة الديمقراطية الفكرية:

جدول رقم (٣)

نسب متوسط استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات الخاصة بأهداف وفلسفة الديمقراطية الفكرية

م	العبـــــــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق	الترتيب
١	تساعد فلسفة الجامعة على تحقيق الديمقراطية الفكرية.	٠.٧٠	متوسطة	٥
٢	تعمل الجامعة على صياغة مفهوم متكامل للديمقراطية الفكرية.	٠.٦٥	متوسطة	٦
٣	تؤكد الجامعة على فلسفة التحول من ثقافة الرضا بالواقع إلى ثقافة الديمقراطية.	٠.٦٤	متوسطة	٧
٤	تشير رؤية ورسالة الجامعة إلى أهمية تبني الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٤	كبيرة	٤
٥	تيسر الجامعة وصول أعضاء هيئة التدريس إلى الإنتاج العلمي والمعرفي للمؤسسات الأخرى.	٠.٧٥	كبيرة	٣

٦	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرص الإبداع الفكري في مجال التخصص.	٠.٧٩	كبيرة	١
٧	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الإنتاج الفكري في مختلف التخصصات.	٠.٧٨	كبيرة	٢
٨	تعقد الجامعة الدورات التدريبية وورش العمل لتنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٥	متوسطة	٦
إجمالي المحور		٠.٧١	**كبيرة**	

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) ما يلي:

– جاءت العبارة " تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرص الإبداع الفكري في مجال التخصص"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٩) وهي متحققة بدرجة كبيرة، وهذا يشير إلى اهتمام الجامعة بإطلاق حرية الفكر، والتي تمثل أحد جوانب الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (**نادية مخيمر عمر، ٢٠٢٢م)** التي أشارت إلى أن الدول التي تحتل المراكز المتقدمة في التصنيف العالمي للإبداع هي تلك الدول التي تستثمر في الفكر والمعرفة والبحث العلمي.

– وقد جاءت العبارة " تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الإنتاج الفكري في مختلف التخصصات"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٨) وهي متحققة بدرجة كبيرة، وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الجامعة بعقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وحضور أعضاء هيئة التدريس من مختلف المجالات مما يسهم في تشجيع الإنتاج الفكري والعلمي.

– وقد جاءت العبارة " تيسر الجامعة وصول أعضاء هيئة التدريس إلى الإنتاج العلمي والمعرفي للمؤسسات الأخرى"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٥) وهي متحققة بدرجة كبيرة، وهذا يشير إلى اهتمام الجامعة بتوفير مصادر المعرفة المختلفة من كتب ومراجع لأعضاء هيئة التدريس لتسهم في تحقيق الإنتاج الفكري، مما يدل على أن الجامعات تملك مستودعات مؤسساتية لإيداع إنتاجها العلمي وإتاحته للجميع.

– وقد جاءت العبارة " تشير رؤية ورسالة الجامعة إلى أهمية تبني الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٤) وهي متحققة بدرجة كبيرة، وربما جاء ارتفاع الوزن النسبي للعبارة نتيجة للمتغيرات التي طرأت على اللوائح والقوانين الجامعية نتيجة

المتغيرات المعاصرة، وانتشار وسائل الاتصال المختلفة، والتي ساهمت في انتشار مبادئ الديمقراطية والسعي لدمجها في كافة مظاهر الحياة المجتمعية.

– وقد جاءت العبارة " تساعد فلسفة الجامعة على تحقيق الديمقراطية الفكرية"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٠) وهي متحققة بدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن الجامعة تساعد أحيانًا في تحقيق الديمقراطية الفكرية، مما يعنى أن الجامعة لا تتيح الديمقراطية الفكرية في جميع نواحيها، ولكنها تحجم بعض الشيء من مبادئ الديمقراطية الفكرية.

– كما جاءت العبارات " تعمل الجامعة على صياغة مفهوم متكامل للديمقراطية الفكرية"، " تؤكد الجامعة على فلسفة التحول من ثقافة الرضا بالواقع إلى ثقافة الديمقراطية"، " تعقد الجامعة الدورات التدريبية وورش العمل لتنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح بين (٠.٦٥ و ٠.٦٤) وهم متحققون بدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن بعض أعضاء هيئة التدريس يرى أن الجامعة لا تهتم بشكل كبير بالديمقراطية الفكرية وعقد دورات تدريبية من أجل تنميتها لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء التطورات التي متطلبات وأبعاد مجتمع المعرفة.

كما تبين أن المحور متحقق بدرجة كبيرة، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة (٠.٧١)، مما يدل على اهتمام الجامعة ببعض متطلبات الديمقراطية الفكرية كالاهتمام بالإنتاج الفكري، وتيسير الوصول للمصادر والمعارف المختلفة، وتطوير رؤية ورسالة الجامعة بما يتفق مع متطلبات الديمقراطية الفكرية.

ثانيًا: مدى توافر المتطلبات التشريعية والإدارية الخاصة بالديمقراطية الفكرية:

جدول رقم (٤)

نسب متوسط استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات التشريعية والإدارية الخاصة بالديمقراطية الفكرية

م	العبـــــــــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق	الترتيب
٩	يلبي قانون تنظيم الجامعات متطلبات تحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٨	متوسطة	٣
١٠	يشارك أعضاء هيئة التدريس في إدارة شئون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	٠.٦٤	متوسطة	٦

١١	تدافع نوادي أعضاء هيئة التدريس عن حقوقهم وأفكارهم العلمية.	٠.٥٧	ضعيفة	٧
١٢	تطبق الجامعة معايير عادلة وموضوعية لترقية أعضاء هيئة التدريس على أسس علمية.	٠.٧٣	كبيرة	١
١٣	توجد لوائح عمل مميزة تضمن توفير المكافآت والحوافز للمشروعات البحثية المتميزة.	٠.٦٤	متوسطة	٦
١٤	تساعد القيادات الإدارية في إتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي العلمي والديمقراطية الفكرية.	٠.٦٦	متوسطة	٥
١٥	توفر الإدارة الجامعية ممارسات ديمقراطية تعين أعضاء هيئة التدريس على تخطيط المناهج.	٠.٧٠	متوسطة	٢
١٦	تتجاوب إدارة الجامعة بجدية مع مقترحات أعضاء هيئة التدريس فيها لتطوير الجامعة.	٠.٦٥	متوسطة	٤
١٧	توفر الجامعة لوائح تحمي الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٣	ضعيفة	٨
إجمالي المحور		٠.٦٦	**متوسطة**	

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) ما يلي:

– جاءت العبارة " تطبق الجامعة معايير عادلة وموضوعية لترقية أعضاء هيئة التدريس على أسس علمية"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٣) وهي متحققة بدرجة كبيرة، مما يدل على أن الجامعة تسهم بشكل فعال في تحقيق قيم الديمقراطية الفكرية والتي تستند تلك القيم إلى العدالة والمساواة والحرية واحترام أراء الآخرين.

– وقد جاءت العبارات " توفر الإدارة الجامعية ممارسات ديمقراطية تعين أعضاء هيئة التدريس على تخطيط المناهج"، " يلبي قانون تنظيم الجامعات متطلبات تحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس" بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٧٠ – ٠.٦٨) وهما متحققتان بدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن الجامعة تساعد أحيانًا في تحقيق ممارسات الديمقراطية الفكرية، وأن قانون تنظيم الجامعات لا يلبي بالشكل الكافي متطلبات تحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، وقد يرجع ذلك وقد يرجع ذلك إلى عدم تطوير القوانين والأنظمة بما يتناسب مع متطلبات مجتمع المعرفة.

– وقد جاءت العبارات " يشارك أعضاء هيئة التدريس في إدارة شئون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي"، " تساعد القيادات الإدارية في إتاحة الفرصة للتعبير عن الرأي العلمي والديمقراطية الفكرية"، " تتجاوب إدارة الجامعة بجدية مع مقترحات أعضاء هيئة التدريس فيها لتطوير الجامعة"، " توجد لوائح عمل مميزة تضمن توفير المكافآت والحوافز للمشروعات البحثية المتميزة" بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٦٦ – ٠.٦٤) وهم متحققون بدرجة متوسطة، وهذا يدل على أن النظم الإدارية بالجامعة بشكل كبير بتحقيق مبادئ الديمقراطية الفكرية؛ والمتمثلة في حرية التعبير عن الرأي، والاهتمام بمقترحات أعضاء هيئة التدريس، وعدم المشاركة في الإدارة بشكل واضح إلى جانب عدم الاهتمام بتوفير المكافآت والحوافز المادية والمعنوية، بشكل كاف لأعضاء هيئة التدريس؛ وربما يكون السبب اتباع النظم الإدارية الأسلوب التسلطي في عملية الإدارة.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة **(محمد أحمد حسين رشوان؛ ٢٠٢١م)** التي نادت بضرورة حصول أعضاء هيئة التدريس على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية على المشروعات البحثية وجوائز تميز عالمية، وتوافر المراكز والوحدات الداعمة للعملية التطويرية مثل مراكز تنمية القدرات ووحدات ضمان الجودة.

– جاءت العبارة " توفر الجامعة لوائح تحمي الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٦٣) وهي متحققة بدرجة ضعيفة، مما يدل على تراجع دور الإدارات الجامعية في حماية حقوق الملكية الفكرية، وضعف تشجيع الديمقراطية الفكرية.

كما تبين أن المحور متحقق بدرجة متوسطة، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة (٠.٦٦)، مما يدل على ضعف تلبية الإدارة الجامعية والقوانين والتشريعات لتحقيق الديمقراطية الفكرية بالشكل الملائم، الأمر الذي يحتاج لضرورة إعادة تنظيم التشريعات وتعديل قانون تنظيم الجامعات بما يتوافق مع تحقيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس .

ثالثًا: مدى توافر المتطلبات المرتبطة بالبحث العلمي:

جدول رقم (٥)

نسب متوسط استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات المرتبطة بالبحث العلمي

م	العبـــــــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق	الترتيب

١٨	تُشجع الجامعة البحوث المتميزة وتقدم كافة سبل الدعم المادي والمعنوي لها.	٠.٦٠	ضعيفة	٩
١٩	تتيح الجامعة وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية في نشر الأبحاث العلمية وتبادلها بين مختلف الجامعات.	٠.٧٨	كبيرة	٢
٢٠	توفر الجامعة المناخ الداعم لتحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار الموضوعات البحثية ومناقشتها بحرية.	٠.٧٦	كبيرة	٣
٢١	تتيح الجامعة فرص البعثات العلمية في التخصصات المختلفة إلى الجامعات المرموقة لتحقيق التبادل العلمي والمعرفي.	٠.٦٢	ضعيفة	٨
٢٢	تحقق الجامعة التواصل الفعال بين مختلف مراكز البحوث العلمية والجامعات للتعرف على الأفكار والمشاريع البحثية.	٠.٦٩	متوسطة	٦
٢٣	تضع الجامعة ميثاقًا أخلاقيًا تربويًا لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث العلمية.	٠.٨٠	كبيرة	١
٢٤	توجد وحدات لتسويق أبحاث أعضاء هيئة التدريس العلمية والتطبيقية في مؤسسات المجتمع المختلفة.	٠.٥٤	ضعيفة	١٠
٢٥	تسهم الجامعة في توظيف البحوث العلمية والتطبيقية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٥٢	ضعيفة	١١
٢٦	تتيح الجامعة حرية نشر البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس دون قيود.	٠.٧١	كبيرة	٥
٢٧	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بقبول عضوية اللجان خارج الجامعة.	٠.٧٥	كبيرة	٤
٢٨	توفر الجامعة إمكانية البحث العلمي لإنتاج النظريات الفكرية والمعرفية الجديدة.	٠.٦٧	متوسطة	٧
إجمالي المحور		٠.٦٨	**متوسطة**	

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن:

– وقد جاءت العبارات " تضع الجامعة ميثاقًا أخلاقيًا تربويًا لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحوث العلمية"، " تتيح الجامعة وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية في نشر الأبحاث العلمية وتبادلها بين مختلف الجامعات"، " توفر الجامعة المناخ الداعم لتحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار الموضوعات البحثية ومناقشتها بحرية"، " تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بقبول عضوية اللجان خارج الجامعة"، " تتيح الجامعة حرية نشر البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس دون قيود" بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٨٠ – ٠.٧١) وهم متحققون بدرجة كبيرة، وهذا يدل على اهتمام الجامعة بجانب البحث العلمي الذي يمثل أحد المقومات الرئيسة التي تحقق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، حيث تتيح الجامعة حرية النشر، واختيار الموضوعات البحثية، وتوفير المناخ الديمقراطي؛ وقد يرجع ذلك أن وظيفة البحث العلمي من الوظائف الأساسية التي تهتم بها الجامعة وتسعى لتطويرها.

– وقد جاءت العبارتان " تحقق الجامعة التواصل الفعال بين مختلف مراكز البحوث العلمية والجامعات للتعرف على الأفكار والمشاريع البحثية"، " توفر الجامعة إمكانية البحث العلمي لإنتاج النظريات الفكرية والمعرفية الجديدة" بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٦٩ – ٠.٦٧) وهما متحققتان بدرجة متوسطة، وقد يرجع ذلك إلى أن التواصل مع مختلف المراكز البحثية، وإنتاج النظريات العلمية المختلفة يحتاج إلى بنى تحتية وأدوات معملية وتكاليف مادية قد تكون غير متوفرة في الجامعة بالشكل الكافي مما يقلل من دور الجامعة بالقيام بإنتاج النظريات الجديدة، وتحجيم قدرتها في التواصل مع الجامعات الأخرى.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (**سامية صلاح الدين محمد؛ ٢٠٢٢م**) التي أكدت دور الجامعة في دعم الأنشطة البحثية والإبداع والابتكار واستقطاب الباحثين المهرة، والاستثمار فى المعرفة إنتاجًا ونشرًا وتطبيقًا وإنتاج ونقل وتوطين التكنولوجيا، وتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي، وتوجيه البحوث نحو المشاكل المجتمعية ، والعمل على تعزيز قنوات الاتصال بين الجامعة وغيرها من الجامعات والمراكز البحثية وقطاعات المجتمع المختلفة، علاوة على كونها وسيلة لتنويع مصادر التمويل الذاتي من خلال استثمار المعرفة والبحوث والتقنيات الحديثة (إيراد تسويق البحوث والمنتجات التقنية)، وعقد الشراكات المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي.

– وقد جاءت العبارة " تتيح الجامعة فرص البعثات العلمية في التخصصات المختلفة إلى الجامعات المرموقة لتحقيق التبادل العلمي والمعرفي" بنسبة متوسط استجابة (٠.٦٢) وهي متحققة بدرجة ضعيفة، وهذا يدل على ضعف اهتمام الجامعة بإرسال البعثات العلمية؛ وقد يرجع ذلك إلى أن البعثات العلمية تحتاج تكاليف ونفقات معينة لا تستطيع الجامعة تحملها مما أدى إلى تراجع دور الجامعة في الاهتمام بالبعثات العلمية.

– وقد جاءت العبارة " تُشجع الجامعة البحوث المتميزة وتقدم كافة سبل الدعم المادي والمعنوي لها" بنسبة متوسط استجابة (٠.٦٠) وهي متحققة بدرجة ضعيفة، ويدل ذلك على تراجع دور الجامعة في تقديم الدعم المادي والمعنوي للأبحاث العلمية، مما يؤدي إلى ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس بإجراء بحوث علمية متميزة نظرًا لضعف التقدير المادي والمعنوي من الجامعة.

– وقد جاءت العبارتان " توجد وحدات لتسويق أبحاث أعضاء هيئة التدريس العلمية والتطبيقية في مؤسسات المجتمع المختلفة"، " تسهم الجامعة في توظيف البحوث العلمية والتطبيقية لأعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٦٤ – ٠.٦٢) وهما متحققتان بدرجة ضعيفة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف دور الجامعة في خدمة المجتمع، وتراجع دورها في الاستفادة من الأبحاث العلمية للوصول إلى مستوى مجتمعات المعرفة، وقد يرجع ذلك إلى تركيز الجامعة في المقام الأول على التدريس والعملية التعليمية، وإغفال كثير من المجالات الأخرى، والتي تعد أساسيات العمل الجامعي؛ وهي البحث العلمي وخدمة المجتمع.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (**سامية صلاح الدين محمد؛ ٢٠٢٢م**) التي أكدت دور الجامعة في ضرورة توظيف الابتكارات والبحوث التطبيقية ونقل المعرفة والتقنية، والتي تشكل مصدرًا رئيسًا للأفكار الريادية التى تقام على أساسها المشاريع المجتمعية المختلفة.

كما تبين أن المحور متحقق بدرجة متوسطة، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة (٠.٦٨)، مما يدل على تراجع دور الجامعة في القيام ببعض المهام البحثية كإيجاد وحدات تسويقية للبحوث العلمية، وتراجع دورها في الاهتمام بالأنشطة البحثية الجادة والمتميزة، وضعف الاهتمام بتحقيق التقدير والدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس، مما يضعف فرص تحقيق الديمقراطية الفكرية، الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة وتطوير منظومة البحث العلمي بالجامعة لمواكبة تطورات مجتمع المعرفة. .

رابعًا: مدى توافر المتطلبات المرتبطة بالبني والتجهيزات التعليمية:

جدول رقم (٦)

نسب متوسط استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات المرتبطة بالبنى والتجهيزات المادية

م	العبـــــــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق	الترتيب
٢٩	توفر الجامعة التمويل اللازم للإنتاج العلمي والفكري لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٥٧	ضعيفة	٦
٣٠	تتيح الجامعة المكتبات الرقمية والمنتديات العلمية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٧	كبيرة	١
٣١	توفر الجامعة التجهيزات العلمية والخبرات الأكاديمية الداعمة لتحقيق الديمقراطية الفكرية.	٠.٦٣	ضعيفة	٤
٣٢	تعمل الجامعة على تيسير العقبات المختلفة أمام الأنشطة البحثية والمعملية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٥	متوسطة	٣
٣٣	تؤسس الجامعة حاضنات للمعرفة لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة.	٠.٦٢	ضعيفة	٥
٣٤	تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس مناقشة الأفكار العلمية وطرحها من خلال مواقع التواصل علي الإنترنت.	٠.٦٩	متوسطة	٢
٣٥	تنشئ الجامعة مختبرات بحثية تعاونية تشجع المشاركة في إنتاج المعرفة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.	٠.٦٢	ضعيفة	٥
	إجمالي المحور	**٠.٦٥**	**متوسطة**	

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن:

– وقد جاءت العبارة " تتيح الجامعة المكتبات الرقمية والمنتديات العلمية لأعضاء هيئة التدريس" بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) وهي متحققة بدرجة كبيرة، وقد يرجع ذلك لانتشار مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات والمجموعات التي تضم أعضاء هيئة التدريس من مختلف الجامعات، مما يسهم في تحقيق التبادل العمي والمعرفي والفكري بين الأعضاء عن

طريق تلك المواقع والمنتديات، إلى جانب مساهمة معظم الجامعات ومراكز البحوث العلمية في بنك المعرفة المصري، مما أتاح سهولة التبادل الرقمي للمعلومات والمعارف.

– وقد جاءت العبارتان " تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس مناقشة الأفكار العلمية وطرحها من خلال مواقع التواصل علي الإنترنت"، " تعمل الجامعة على تيسير العقبات المختلفة أمام الأنشطة البحثية والمعملية لأعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٦٩ – ٠.٦٥) وهما متحققتان بدرجة متوسطة، وقد يرجع السبب في ذلك أن الإدارات الجامعية تقلل أحيانًا من حرية التعبير عن الرأي وبالأخص على الإنترنت حرصًا على المناصب الإدارية، وخاصة أن المعلومات والأفكار التي تنشر على صفحات الإنترنت يتم تداولها بسهولة ويسر بين مختلف المواقع الأخرى، وتنتشر بين الناس بشكل أكبر، كما يضعف دور الجامعة في الاهتمام بالأنشطة البحثية، وقد يرجع ذلك في تحديد النفقات التي يتم توفيرها للبحث العلمي، مما يعوق الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس لإنتاج بعض المشاريع البحثية، والتي قد تتطلب جهدًا وأموالًا ضخمة يعجز عن توفيرها.

– وقد جاءت العبارات " تؤسس الجامعة حاضنات للمعرفة لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة"، "توفر الجامعة التجهيزات العلمية والخبرات الأكاديمية الداعمة لتحقيق الديمقراطية الفكرية"، " تنشئ الجامعة مختبرات بحثية تعاونية تشجع المشاركة في إنتاج المعرفة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية"، " توفر الجامعة التمويل اللازم للإنتاج العلمي والفكري لأعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٦٣ – ٠.٥٧) وهم متحققون بدرجة ضعيفة، ويدل ذلك على تراجع إمكانات الجامعة بشكل واضح في توفير المتطلبات الرئيسة التي تسهم في تطوير البحث العلمي، وتحويل البحوث العلمية لمجرد أوراق نظرية لا يمكن تحويلها لتجارب عملية في الواقع؛ نتيجة ضعف الإمكانات والمستلزمات الضرورية لإجراء البحوث العلمية.

كما تبين أن المحور متحقق بدرجة متوسطة، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة (٠.٦٥)، مما يدل على ضعف الإمكانات والبنى التحتية المتوفرة لتحقيق الديمقراطية الفكرية، وقد يرجع ذلك للاهتمام بالنواحي التعليمية بشكل أكبر من النواحي البحثية، وانشغال أعضاء هيئة التدريس بأداء أعباء العملية التدريسية للطلاب.

خامسًا: مدى توافر متطلبات مرتبطة بالمناخ الديمقراطي:

جدول رقم (٧)

نسب متوسط استجابات عينة أعضاء هيئة التدريس حول المتطلبات المرتبطة بالمناخ الديمقراطي

م	العبـــــــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق	الترتيب
٣٦	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالنقد البناء لكل ما يتعلق بالعمل داخلها.	٠.٦٤	متوسطة	٥
٣٧	تشجع الجامعات اللقاءات الحوارية الفكرية البناءة بين أعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٠	متوسطة	٢
٣٨	تتبنى الجامعة الأفكار الإبداعية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٨	متوسطة	٣
٣٩	تتوافر بيئة داعمة وديمقراطية من خلال إتاحة الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٥	متوسطة	٤
٤٠	توضح الجامعة مرجعيات صناعة القرارات الداخلية بين العاملين بها.	٠.٦٣	ضعيفة	٦
٤١	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ممارسة حقهم في الديمقراطية الفكرية دون تمييز وظيفي أو تخصصي.	٠.٦٤	متوسطة	٥
٤٢	يحق لأعضاء هيئة التدريس الانضمام لأي جمعية علمية.	٠.٧٩	كبيرة	١
إجمالي المحور		**٠.٦٨**	**متوسطة**	

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن:

– وقد جاءت العبارة " يحق لأعضاء هيئة التدريس الانضمام لأي جمعية علمية" بنسبة متوسط استجابة (٠.٧٧) وهي متحققة بدرجة كبيرة، مما يدال على دور الجامعة في إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للانضمام للجمعيات العلمية المختلفة؛ لتحقيق التبادل العلمي والمعرفي عن طريق تلك الجمعيات.

– وقد جاءت العبارات " تشجع الجامعات اللقاءات الحوارية الفكرية البناءة بين أعضاء هيئة التدريس"، " تتبنى الجامعة الأفكار الإبداعية لأعضاء هيئة التدريس"، " تتوافر بيئة داعمة

وديمقراطية من خلال إتاحة الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس"، " تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ممارسة حقهم في الديمقراطية الفكرية دون تمييز وظيفي أو تخصصي"، " تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالنقد البناء لكل ما يتعلق بالعمل داخلها"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٧٠ – ٠.٦٤) وهم متحققون بدرجة متوسطة، مما يدل على أن المناخ الديمقراطي يسهم أحيانًا في تحقيق الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس، حيث لازالت الجامعة تفتقد بعض المقومات الضرورية لتحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يوجد بعض التمييز لبعض الأعضاء على المستوى الوظيفي والتخصصي، وتحجيم الحرية والاستقلالية أحيانًا، وتراجع ثقافة النقد وحرية الإبداع.

– وقد جاءت العبارة " توضح الجامعة مرجعيات صناعة القرارات الداخلية بين العاملين بها" بنسبة متوسط استجابة (٠.٦٣) وهي متحققة بدرجة ضعيفة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الإدارة الجامعية لا تهتم بشكل واضح بآراء أعضاء هيئة التدريس، وتعتمد كثير من القرارات على الذاتية وليس الموضوعية، مما يدل على ضعف مبدأ الشورى والتعبير عن الآراء بالجامعة.

كما تبين أن المحور متحقق بدرجة متوسطة، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة (٠.٦٨)، مما يدل على توافر المناخ الديمقراطي لدى أعضاء هيئة التدريس أحيانًا، الأمر الذي يترتب عليه تراجع مبادئ الحرية والاستقلالية، وضعف مهارة النقد والإبداع، مما يتطلب إعادة صياغة القرارات لتسمح بمزيد من متطلبات الديمقراطية الفكرية.

ويتضح في ضوء ما تقدم من استجابات أعضاء هيئة التدريس علي العناصر الفرعية للمحور الأول أن متطلبات الديمقراطية الفكرية تحققت أحيانًا، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة للمحور (٠.٦٥) وهي درجة متوسطة، مما يدل على افتقاد الجامعة كثير من المتطلبات التربوية الضرورية لتحقيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس خاصة في ظل تطورات مجتمع المعرفة، والتي فرضت على المجتمعات ضرورة استخدام المعارف والأفكار لتحقيق التقدم، ومواجهة تحديات المستقبل.

المحور الثاني: " معوقات الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة"

ويتضمن هذا المحور (١٥) عبارة هدفت إلي الكشف عن معوقات الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة البحث، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية لاستجابات عينة البحث علي عبارات الاستبانة جاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نسب متوسط استجابات عينة الدراسة حول معوقات الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

م	العبـــــــــــارة	نسبة متوسط الاستجابة	الدلالة	الترتيب
١	تراجع دور أعضاء هيئة التدريس في تحقيق الديمقراطية الفكرية للطلاب.	٠.٧٥	كبيرة	٦
٢	تركيز أعضاء هيئة التدريس على الجوانب التدريسية دون البحثية والفكرية.	٠.٧٩	كبيرة	٣
٣	سلبية أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في القرارات الإدارية بداخل العمل في الجامعة.	٠.٧٧	كبيرة	٥
٤	تراجع دور أعضاء هيئة التدريس عن التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة.	٠.٧٢	كبيرة	٨
٥	تؤثر المصالح الشخصية للقيادات على تحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٣	كبيرة	٧
٦	قصور اللوائح والإجراءات الإدارية في تحقيق أداء العمل الديمقراطي داخل الجامعات.	٠.٧٨	كبيرة	٤
٧	قصور أهداف الجامعة عن تنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٢	كبيرة	٨
٨	تعوق التشريعات الجامعية استقلال الجامعات والديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٢	كبيرة	٨
٩	قصور قانون تنظيم الجامعات في تحقيق مبادئ الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٣	كبيرة	٧
١٠	التفاوت في تطبيق القوانين وإجراءات العقوبات على أعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٣	كبيرة	٧
١١	ضعف الموارد المالية المخصصة للبحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٨٧	كبيرة	١
١٢	قصور دور الجامعة في توظيف نتائج الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٨٧	كبيرة	١

١٣	غياب الحوار المنتج بين قيادات وإدارات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.	٠.٨٠	كبيرة	٢
١٤	غياب المعايير المتفق عليها لاختيار القيادات الأكاديمية والإدارية داخل الجامعة.	٠.٧١	كبيرة	٩
١٥	تحول القيم الاجتماعية السائدة دون تحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٧٢	كبيرة	٨
إجمالي المحور		٠.٧٦	**كبيرة**	

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) ما يلي :

– جاءت العبارتان "ضعف الموارد المالية المخصصة للبحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس"، " قصور دور الجامعة في توظيف نتائج الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة (٠.٨٧) وهما موجودتان بدرجة كبيرة، ويدل ذلك على اتفاق عينة الدراسة على ضعف المخصصات المالية من الجامعة للبحوث العلمية، حيث يتحمل أعضاء هيئة التدريس كثيرًا من التكاليف المالية والمادية لإجراء البحوث العلمية؛ مما يؤدي إلى تقاعس الأعضاء عن إنتاج البحوث العلمية، كما اتفقت عينة الدراسة على قصور دور الجامعة في توظيف نتائج الأبحاث العلمية؛ وقد يرجع ذلك إلى التكاليف الضخمة التي تحتاجها الجامعة لتوظيف نتائج الأبحاث، كما يوجد ضعف في التواصل مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى والتي تساعد الجامعة في تطبيق نتائج الأبحاث.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (**هناء سامي حسن؛ ٢٠٢١م**) بأن هناك قصورًا شديدًا في البنية التحتية والتكنولوجية على مستوى جميع الكليات؛ نتيجة ضعف الميزانية والمخصصات المالية الموجهة لدعم المعامل والمختبرات والمراكز البحثية، وأن المتوفر منها يحتاج لصيانة دورية وهذه الصيانة غير متوفرة، وخدمات الإنترنت يتم دعمها ذاتيًا من أعضاء هيئة التدريس لإتمام عملهم.

– وقد جاءت العبارتان " غياب الحوار المنتج بين قيادات وإدارات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس"، " تركيز أعضاء هيئة التدريس على الجوانب التدريسية دون البحثية والفكرية "، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٨٠– ٠.٧٩) وهما موجودتان بدرجة كبيرة، ويدل ذلك على اتفاق عينة الدراسة على ضعف دور الجامعة في توظيف الديمقراطية الفكرية والتي يعد الحوار المنتج الفعال أحد مقوماته الرئيسة، كما اتفقت عينة الدراسة على تركيز أعضاء

هيئة التدريس على الجوانب التدريسية دون البحثية؛ ويرجع ذلك لزيادة أعباء العملية التعليمية عليهم، مما يؤدي إلى إهمال الجوانب الفكرية والبحثية.

– وقد جاءت العبارتان " قصور اللوائح والإجراءات الإدارية في تحقيق أداء العمل الديمقراطي داخل الجامعات"، " سلبية أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في القرارات الإدارية بداخل العمل في الجامعة"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٧٨– ٠.٧٧) وهما موجودتان بدرجة كبيرة، ويدل ذلك تعارض صياغة القرارات الإدارية مع متطلبات الديمقراطية الفكرية، بما لا يتيح لأعضاء هيئة التدريس المشاركة الديمقراطية في القرارات الإدارية.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة **(هاني سامي حسن؛ ٢٠٢١م)** التي أكدت ضرورة العمل على وضع توصيف دقيق لمسؤوليات رؤساء الأقسام سواء الإدارية أو الأكاديمية، وأن يعزز رئيس القسم من الدعم النفسي والمعنوي المقدم لأعضاء هيئة التدريس، وإشعارهم بالأمن الوظيفي كي يضمن مشاركتهم الإدارية، وأن يفوض رئيس القسم بعض صلاحياته لأعضاء هيئة التدريس الأمر الذى يؤدى إلى رفع الروح المعنوية لديهم.

– وقد جاءت العبارات " تراجع دور أعضاء هيئة التدريس في تحقيق الديمقراطية الفكرية للطلاب"، " تؤثر المصالح الشخصية للقيادات على تحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس"، " قصور قانون تنظيم الجامعات في تحقيق مبادئ الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس"، "التفاوت في تطبيق القوانين وإجراءات العقوبات على أعضاء هيئة التدريس"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٧٥ – ٠.٧٣) وهم موجودون بدرجة كبيرة، ويدل ذلك على وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق متطلبات الديمقراطية الفكرية؛ منها قصور الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس، والتأثر بالمصالح الشخصية والذاتية في اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية، إلى جانب قصور قانون تنظيم الجامعات في تحقيق متطلبات الديمقراطية الفكرية.

– وقد جاءت العبارات " تراجع دور أعضاء هيئة التدريس عن التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة"، " قصور أهداف الجامعة عن تنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس"، " تعوق التشريعات الجامعية استقلال الجامعات والديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس"، "تحول القيم الاجتماعية السائدة دون تحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس"، "غياب المعايير المتفق عليها لاختيار القيادات الأكاديمية والإدارية داخل الجامعة"، بنسبة متوسط استجابة تتراوح ما بين (٠.٧٢ – ٠.٧١) وهم موجودون بدرجة كبيرة، ويدل ذلك على

وجود مجموعة من معوقات الديمقراطية الفكرية من وجهة نظر عينة الدراسة؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة صياغة التشريعات الجامعية لتحقيق مبادئ الديمقراطية الفكرية، وإعادة بناء فلسفة الجامعة لتتضمن أهدافًا لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس، ووضع معايير موضوعية وعادلة لاختيار القادات الجامعية، إلى جانب ضرورة التعاون مع مؤسسات المجتمع لتحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس خارج أسوار الجامعة.

وهذا يتفق مع ما أوصت به دراسة **(خلف سليم سليم القرشي، ٢٠١٣م)** التي نادت بضرورة قيام الإدارة الجامعية بتوفير المناخ العلمي الذي يشجع على التفكير وإعمال العقل، وتوفير جو من العلاقات الإنسانية والاجتماعية لإعلاء شأن القيم الإنسانية، وتفعيل وتنشيط العمل التعاوني لخدمة المجتمع.

كما تبين أن المحور موجود بدرجة كبيرة، حيث بلغت نسبة متوسط استجابات أغضاء هيئة التدريس على المحور (٠.٧٦)، وهي نسب تدل على وجود هذه المعوقات بدرجة كبيرة، ويعني ذلك اتفاق آراء العينة الكلية على وجود معوقات مرتبطة بتحقيق الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع حلول لتلك المعوقات.

ثالثًا: تصور مقترح للآليات اللازمة لتوفير المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة:

يسعى البحث الحالي لوضع تصور مقترح للآليات اللازمة لتوفير المتطلبات التربوية للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، ويتضمن التصور المقترح فلسفته وأهدافه والمشاركين في تنفيذه، والآليات اللازمة، والمتطلبات، والمعوقات والضمانات اللازمة لنجاحه؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- فلسفة التصور المقترح:

يقوم التصور المقترح في البحث الحالي علي فلسفة واضحة تنطلق من واقع مجتمع المعرفة، الذي أدى إلى تحويل المجتمعات إلى مجتمعات فكرية تؤسس على الفكر والمعرفة وتنبثق فلسفة التصور المقترح من المنطلقات التالية:

- أن الديمقراطية الفكرية أصبحت ضرورة تربوية لمجتمعات المعرفة، التي تتضمن مبادئ مهمة لتطور المجتمعات والنهوض بها؛ ولاسيما لأعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون أساس العلم والمعرفة، وأصحاب الفكر، فقد تحولت المجتمعات المتقدمة من الاعتماد على الأعمال اليدوية إلى إنتاج الفكر.

- أن الإبداع الفكري هو الأساس الذي تسعى إليه المجتمعات لمواجهة تحديات المستقبل ومخاطره الناتجة عن التحولات والتطورات التكنولوجية والعلمية المختلفة.
- أن الديمقراطية الفكرية تسهم في تحقيق الابتكار العلمي لمواجهة المشكلات المجتمعية المختلفة التي يصعب التعامل معها بالأفكار والحلول التقليدية المعتادة، الأمر الذي يؤدي لضرورة تطور الفكر وإتاحة حريته وإنتاجه.
- أن الديمقراطية الفكرية تختلف مع الحرية الأكاديمية في أنها مقيدة بشروط الديمقراطية العامة وخاضعة لقواعدها ومبادئها، فالإنسان حر في التفكير ولكنه مطالب بمراعاة حدود البيئة والمجتمع وقواعده وثوابته، كما أنها شاملة وعامة .
- ضرورة تعزيز الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس للوصول إلى المجتمعات المعرفية المتقدمة.
- نتائج البحث الحالي الذي كشف عن قصور في تحقيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

أهداف التصور المقترح:

- يهدف التصور المقترح إلى تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي إتباع الخطوات الآتية:
- تنمية وعي أعضاء هيئة التدريس بالديمقراطية الفكرية وأهدافها في المجتمع من خلال عقد ورش عمل وندوات توعوية.
- تعزيز مبادئ الديمقراطية الفكرية والتي تتمثل في الحرية والعدالة والمساواة وغيرها من أجل تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة الذي يرتكز في الأساس على الفكر.
- تقديم مجموعة من الإجراءات والآليات العملية لصانعي القرار بمؤسسات التعليم العالي يمكنهم الاستفادة منها في تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- تحديد المتطلبات اللازمة لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

المستفيدون من التصور المقترح:

١- مؤسسات التعليم العالي والجامعي، حيث يقدم لهم التصور المقترح رؤية واضحة ضرورة تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة وأهم متطلباته.

٢- أعضاء هيئة التدريس؛ حيث يُقدم التصور المقترح لهم رؤية واضحة حول أهمية الديمقراطية الفكرية ومتطلباتها وآلياتها المختلفة.

٣- مراكز البحوث العلمية، حيث يُقدم التصور المقترح لهم رؤية واضحة حول أهمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس؛ لمواجهة تحديات مجتمع المعرفة.

٤- القائمين علي تطوير وتحسين أداء مؤسسات التعليم الجامعي كالوزرات المعنية، من خلال تعريفهم بأهمية الأخذ بالتصور المقترح والاستفادة به في تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة .

إجراءات تنفيذ التصور المقترح:

ترتكز إجراءات تنفيذ التصور المقترح على عدد من المحاور، تتمثل فيما يلي:

- وضع التشريعات والسياسات التي تتعلق بالديمقراطية الفكرية في الجامعات، والتي تشتمل على الهدف منها، وإجراءات تنفيذها، وأدوار المشاركين في عملية التنفيذ لتلك التشريعات والسياسات على أرض الواقع.
- تنظيم لقاءات فكرية تضم كافة المهتمين بالموضوع من العاملين بحقل المؤسسات الجامعية؛ لتعريفهم بالموضوع والعمل على تحديد أدوار كل فريق.
- عمل برنامج للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، يكون هدفه الأساس هو إتاحة حرية التعبير، وجمع الأفكار والأعمال الإبداعية الابتكارات العلمية المختلفة، وتعريف العاملين بجوهر الديمقراطية الفكرية، وأهميتها في المجتمع.
- إنشاء مراكز بحثية ومختبرات معملية متكاملة لتبني الأفكار الإبداعية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس ورعايتها وتوظيفها لإفادة المجتمعات.
- العمل على ترسيخ مجموعة من الأسس والمفاهيم اللازم تعلمها لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس، ويشمل ذلك:
  - الوعي: أي مساعدة أعضاء هيئة التدريس على اكتساب قيم الديمقراطية الفكرية وأبعادها.
  - الفعل: حيث يتاح الفرصة لأعضاء هيئة التدريس أن يطبقوا مبادئ الديمقراطية الفكرية في الواقع الفعلي.
  - التشاور: أي إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للنقاش والتشاور حول القضايا المختلفة.

- وضع خطة لتنفيذ البرنامج، وتشمل:
  - عقد لقاءات لتنمية وعي أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية وجميع العاملين بالجامعة، وأعضاء المجتمع المحلي بأهمية الديمقراطية الفكرية.
  - تشكيل مجلس لتنفيذ البرنامج المقترح، يضم ممثلين من كافة الأطراف (أعضاء هيئة تدريس وهيئة إدارية والعاملين بالجامعة وأعضاء المجتمع المحلي) .
  - تنفيذ الخطة، ومراجعتها سنويًا؛ للوقوف على مدي نجاحها، وما يطرأ من معوقات قد تؤثر في عملية التنفيذ لها.

آليات تنفيذ التصور المقترح:

يتناول البحث الحالي مجموعة من الآليات اللازمة لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال النقاط الآتية:

- العمل على إنشاء وتطوير برامج ثقافية لها أهداف وموضوعات محددة يمكن أن تحث أعضاء هيئة التدريس على إنتاج الفكر وإطلاق حرية التعبير عنه.
- عقد مجموعة من اللقاءات الثقافية مع أعضاء هيئة التدريس من مختلف المراكز البحثية والجامعات لتداول الفكر وتبادله ونشره بين مختلف الدول.
- إنشاء مركز بحثي يتيح حرية نشر وإجراء دراسات الأفكار البحثية الجادة لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على الإبداع الفكري، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية.
- إقامة لجنة علمية تتسم بالنزاهة والموضوعية من أعضاء هيئة التدريس لتناول البحوث والدراسات البحثية المختلفة بالتحليل والدراسة من أجل اختيار البحوث العلمية الجادة والهادفة، ومساعدة الباحثين على إنتاجها فكرًا وتطبيقًا.
- تكوين فريق من الباحثين للتعرف على أبرز المستجدات العلمية في المجتمعات المختلفة، ودراسة التحديات المستقبلية، بما يسهم في الارتقاء بالمجتمعات لتصبح مجتمعات معرفية.
- ضرورة العمل على تبني استراتيجيات تربوية لتنمية الديمقراطية الفكرية من خلال إتاحة الحوار وتبادل الآراء والأفكار.
- عقد مناقشات جماعية بين أعضاء هيئة التدريس والأجهزة الإدارية بالجامعة، من أجل مناقشة القرارات الإدارية وسن اللوائح والقوانين بطريقة موضوعية وعادلة.

- توفير المناخ التنظيمي الجيد لممارسة الديمقراطية الفكرية، وتشجيع الابتكار، ودعم أعضاء هيئات التدريس على الإنتاج الفكري وتحقيق الريادة العلمية والتجديد، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المختلفة.
- عقد دورات تدريبية لتوعية أعضاء هيئة التدريس بأبرز المستجدات العلمية، والتعرف على الأفكار والمعارف المختلفة بما يفيدهم في تيسير الأعمال الجامعية المرتبطة بالعملية التعليمية والبحثية وخدمة البيئة وحل المشكلات المجتمعية.
- تطبيق اللامركزية بشكل واقعي في الجامعات بما في ذلك الاستقلال المالي والإداري والفكري.
- عقد شراكات تعاون بين الجامعات المصرية والجامعات الغربية، بما يسهم في نشر المعرفة، وتحقيق التبادل المعرفي
- ضرورة التواصل المستمر بين الجامعات والمؤسسات الإعلامية؛ لنشر الندوات والحملات التوعوية المؤتمرات العلمية، بما يساعد في توظيف نتائج تلك المؤتمرات والندوات العلمية بشكل عام في المجتمع.
- أن ينص قانون تنظيم الجامعات على مادة مخصصة لضمان الديمقراطية الفكرية الأكاديمية واستقلال الجامعات.

متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

يتضمن التصور المقترح مجموعة من المتطلبات التي ينبغي أن تقوم بها الجامعة حتى يمكن تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة؛ وتتمثل تلك المتطلبات في التالي:

١. متطلبات مرتبطة بفلسفة التعليم الجامعي وأهدافه:

توجد عدة متطلبات لابد من تحقيقها مرتبطة بفلسفة التعليم الجامعي وأهدافه لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وتتمثل تلك المتطلبات في:

- توجيه فلسفة التعليم الجامعي نحو تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.

- العمل على إيجاد فلسفة تربوية متجددة، تعمل على صياغة مفهوم متكامل للديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وتأهيلهم للتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لمجتمع المعرفة.
- التأكيد على فلسفة التحول من الأفكار التقليدية وأسلوب النقل والنسخ إلى ثقافة الإبداع والابتكار.
- التأكيد على المرجعية الأخلاقية للممارسات والقيم التي تعمل الجامعة في ضوئها.
- إعادة النظر في مشروعات تطوير وإصلاح المؤسسات الجامعية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة وتحديات المستقبل، ووفقًا للتطور التكنولوجي وأساليب الاتصال بما يحقق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.

٢. المتطلبات الإدارية والتشريعية:

وتتمثل تلك المتطلبات فيما يلي:

- أن تكون الإدارة الجامعية متطورة ومتجددة، وتستعين بالكوادر المؤهلة والمدربة التي تستطيع التفاعل مع مستجدات مجتمع المعرفة ومتطلباته بإيجابية.
- العمل على إعداد القيادات الفكرية والعلمية والأدبية والمهنية بمستوياتها المختلفة؛ لتتبنى مفهوم الديمقراطية الفكرية ضمن إدارتها، وتعتمد على أخذ المشورة وتبادل الآراء قبل إتخاذ القرارات الإدارية.
- ضرورة التواصل والتعاون بين إدارة الجامعة وأعضاء المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة؛ لنشر الأفكار التربوية والفكرية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس في المجتمع.
- توثيق الروابط الثقافية والعلمية بين الجامعات المختلفة والهيئات العلمية العربية والأجنبية من أجل نشر المعارف وإشاعة حرية الفكر وتحقيق مبادئ الديمقراطية الفكرية.
- انتخاب القيادات الجامعية في ضوء معايير محددة؛ لاختيار القيادات الجامعية الإدارية والأكاديمية وفقًا للمعايير الأخلاقية التي تتسم بالنزاهة والموضوعية.
- العمل على إيجاد لوائح عمل مميزة تضمن توفير المكافآت والحوافز المادية والمعنوية للمشروعات البحثية المتميزة.
- ضرورة التجاوب مع مقترحات وشكاوى أعضاء هيئة التدريس، وتطوير اللوائح والقوانين بما يتيح الفرصة للتعبير عن الرأي العلمي وتحقيق الديمقراطية الفكرية.

٣. متطلبات مرتبطة بالبحث العلمي:

هناك عدة متطلبات لابد من تحقيقها عن طريق البحث العلمي لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة، وتتمثل تلك المتطلبات في:

- وضع خريطة بحثية بالكليات العلمية والاجتماعية والإنسانية والتربوية تشتمل على ضرورة إجراء بحوث ودراسات في مختلف مجالات الحياة.
- ضرورة عقد شراكات بين المؤسسات البحثية والجامعات المصرية المختلفة حول إجراء بحوث علمية وتربوية مبتكرة وإبداعية.
- ضرورة السعي لتطبيق البحوث العلمية والتربوية وتسويق البحوث التطبيقية التي تم إنجازها من قبل أعضاء هيئة التدريس لإفادة المجتمع وعلاج مشكلاته، والسعي لتطويره.
- بناء قاعدة بحوث مستقبلية تستند إلى مسوح واقعية، تهتم بمتابعة المشكلات المجتمعية والاهتمام بإجراء البحوث المستقبلية وفقًا لتطورات وتغيرات المجتمع.
- منح الجامعات العربية قدرًا أكبر في اختيار البحوث العلمية والتنافس الحر في المجالات الأكاديمية مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى.
- التوسع في عقد المؤتمرات والندوات بين الأقسام المتماثلة في الجامعة والجامعات الأخرى ومراكز البحوث؛ بما يسهم في تنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.
- العمل على إتاحة مختلف وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية في نشر الأبحاث العلمية وتبادلها بين مختلف الجامعات.
- إتاحة فرص البعثات العلمية في التخصصات المختلفة إلى الجامعات المرموقة لتحقيق التبادل العلمي والمعرفي.

٤. متطلبات مرتبطة بالبنى والتجهيزات المعملية:

وتتمثل تلك المتطلبات في:

- العمل على إتاحة المكتبات الرقمية والمنتديات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بما يساعد في الوصول إلى مصادر المعرفة.
- توفير الجامعة للتجهيزات العلمية والخبرات الأكاديمية الداعمة لتحقيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- العمل على تيسير العقبات المختلفة أمام الأنشطة البحثية والمعملية لأعضاء هيئة التدريس.

- تأسيس حاضنات للمعرفة لاستقبال الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة.
- تنشئ الجامعة مختبرات بحثية تعاونية تشجع المشاركة في إنتاج المعرفة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٥. متطلبات مرتبطة بالمناخ الديمقراطي:

وتتمثل تلك المتطلبات فيما يلي:

- تعزيز المناخ الجامعي لقيم الديمقراطية الفكرية والاحترام والعلاقات الإنسانية الجيدة.
- نشر روح التعاون والتآلف وحرية التعبير عن الفكر بين أعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين والقيادات الإدارية بالمؤسسات الجامعية.
- توفير المناخ العلمي المناسب الذي يشجع على الحوار والنقد البناء بين أعضاء هيئة التدريس، والهيئات القيادية على مستوى الجامعة.
- ضرورة تبنى الجامعة للأفكار الإبداعية لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع اللقاءات الحوارية الفكرية البناءة بين أعضاء هيئة التدريس في مختلف مجالات العمل الجامعي(التدريس- البحث العلمي- خدمة المجتمع) .

التحديات التي تواجه نجاح التصور المقترح:

- الإجراءات البيروقراطية الإدارية التي تعوق تحقيق الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- زيادة الأعباء الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وانشغالهم بمهام التدريس والإشراف، مما يحول دون تحقيق حرية الفكر والإبداع العلمي.
- ضعف دور الجامعة في التعاون مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة، مما يعوق دور أعضاء هيئة التدريس من المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- قصور التشريعات والقوانين في تحقيق استقلال الجامعات وتنمية الديمقراطية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس.
- ضعف الموارد المالية والمادية المخصصة للبحوث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس، مما يجعلهم يتحملون أعباء الإنفاق على البحث العلمي من أموالهم الخاصة، فيؤدي ذلك إلى تراجع حركة البحث العلمي.
- غياب الحوار المنتج بين قيادات وإدارات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.

- انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس، وسيادة ثقافة مقاومة التغيير، وجمود الثقافة المؤسسية في بعض الجامعات، وتزايد المطالب الخارجية التي تفرضها متغيرات مجتمع المعرفة وطبيعته الدينامية (Leach, 2008, 6).

ضمانات نجاح التصور المقترح:

توجد عديد من الضمانات التي تسهم في نجاح التصور المقترح، من أهمها:

- تبني الجامعات والكليات المختلفة بها التصور المقترح لتنمية الديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس في ضوء مجتمع المعرفة.
- تبني الجامعات والكليات المختلفة المفاهيم والاتجاهات والمتطلبات والجوانب المتعلقة بالديمقراطية الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- نشر مبادئ الديمقراطية بين جميع العاملين بالمؤسسات الجامعية سواء أكانوا أعضاء هيئة التدريس أم إداريين أم قيادات إدارية.
- اعتماد الجامعات على طرائق واستراتيجيات حديثة تواكب متطلبات مجتمع المعرفة.
- تبني منظومة تدريبية للارتقاء بالمستوى الفكري والتربوي والمهني لأعضاء هيئة التدريس.
- تشكيل لجان على مستوى الجامعة تتولى عملية التطوير والتحديث في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

المراجع

١. إبراهيم عبد الرافع، سهام ياسين أحمد، " تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع (١٢٧)، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٩- ٧٥.

٢. أحمد حسين الصغير، **التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

٣. ألان تورين، **ما الديمقراطية: دراسة فلسفية**، ترجمة: عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٠م.

٤. أمير تركماني، " دور المؤسسات الوسيطة والداعمة"، **المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي**، دمشق، ٢٤-٢٦ مايو ٢٠٠٦م.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير استشراف مستقبل المعرفة**، الإمارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠١٩م.

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مؤشر المعرفة العربي**، الإمارات العربية المتحدة: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠١٥م.

٧. تقرير التنمية الإنسانية العربية، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية، يونيو ٢٠١٢م.

٨. جمال علي الدهشان، " دور تكنولوجيا المعلومات ICT في دعم التحولات الديمقراطية : الديمقراطية الرقمية"، **المؤتمر العلمي الرابع: التربية وبناء الإنسان في ظل التحولات الديمقراطية**، كلية التربية، جامعة المنوفية، أبريل ٢٠١٤م.

٩. حاتم فرغلي ضاحي، **مستقبل التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين**، الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

١٠. حامد عمار، **ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع**، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، أبريل ٢٠٠٧م.

١١. حسام محمد مازن، **أصول مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.

١٢. حسن البيلاوي، سلامة حسين، **إدارة المعرفة في التعليم**، الإسكندرية: دار الوفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

١٣. حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م.

١٤. خالد صالح حنفي، "مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي فى الجامعات المصرية: دراسة تحليلية"، **مجلة العلوم النفسية والتربوية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مج (٣)، ع (٢)، ٢٠١٦م، ص ص ٢٢٧ – ٣٠٦.

١٥. خالد فياض، "ديمقراطية المجتمع المدني"، **مجلة الحقوقية**، جمعية المرصد لحقوق الإنسان، ع (١)، يونيو ٢٠٢١م، ص ص ٢٥٩– ٢٦٦.

١٦. خلف سليم سليم القرشي، "دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة: جامعة الطائف كنموذج، **الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، جمهورية مصر العربية، س (١٤)، ع (٧٤)، ٢٠١٣م، ص ص ٥ – ١٦٨.

١٧. ربيع محمد، طارق عبد الرؤوف عامر، **الديمقراطية المدرسية**، الأردن: دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، ٢٠٠٨م.

١٨. رجاء محمود أبو علام (٢٠٠٤)، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، القاهرة: دار النشر للجامعات، الطبعة (٤)، ٢٠٠٤م.

١٩. سالم محمد السالم، التحول نحو المجتمع المعرفي: الفرص والتحديات، **مجلة دراسات المعلومات**، السعودية، (ع٩)، سبتمبر ٢٠١٠م، ص ص ٥–٧.

٢٠. سامي محمد نصار، جمان عبد المنعم أحمد، **مدخل إلى الفكر التربوي**، الكويت: منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٩٨م.

٢١. سامية صلاح الدين محمد، بدائل استراتيجية لدور الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع لتحقيق متطلبات المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، **رسالة دكتوراه**، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠٢٢م.

٢٢. سعيد جاسم الأسدي، **فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

٢٣. سلامة موسى، **حرية الفكر وأبطالها في التاريخ**، الجيزة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٨م.

٢٤. سليم عودة الزبون، "الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة جريش الأهلية من وجهة نظر طلبتهم"، **مجلة دراسات العلوم الأردنية**، عمادة البحث العلمي للجامعة الأردنية، مج (٣٨)، ع (٢)، ٢٠١١م، ص ص ٦٥٠–٦٦٤

٢٥. سمير عبد الحميد القطب، " رؤية أعضاء هيئة التدريس بجامعة كفر الشيخ لمتطلبات تحقيق التميز الأكاديمي "، **مجلة كلية التربية**، جامعة كفر الشيخ، ع(١٠١)، ٢٠٢١م، ص ص ٤٤٣– ٤٦٩.

٢٦. شبل بدران الغريب، " الحرية الأكاديمية والقيم الجامعية"، **دراسات في التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، كلية التربية، سبتمبر ٢٠١٥م، ص ص ٣٢٥-٢٧٣.

٢٧. صبري خالد عثمان، **البحث التربوي ومشكلاته في ضوء المتغيرات المعاصرة**، دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٢٨. عبد القادر عبدالله الفنتوخ، **التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة**، الرياض: جامعة الملك سعود- النشر العلمي والمطابع، ٢٠١٢م.

٢٩. عبد الله أحمد الذيفانى، "الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات: المعنى والتأصيل والمبادئ"، **المؤتمر الدولي الخامس: التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة- الفرص والتحديات**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ١١-١٢يوليو٢٠٠٧م.

٣٠. عفاف أحمد الغامدي، " تقييم أداء جامعة طيبة في وظيفة خدمة المجتمع ومتطلبات تفعيلها في ضوء اقتصاد المعرفة"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المركز القومي للبحوث غزة، مج (٦)، ع(٢)، يناير ٢٠٢٢م، ص ص ١- ٢٧.

٣١. علا عاصم إسماعيل، " أسباب عزوف أعضاء هيئة التدريس عن حضور المؤتمرات التربوية وسبل مواجهتها"، **مجلة كلية التربية**، جامعة بورسعيد، ع (٣٣)، يناير ٢٠٢١م، ص ص ٢١٨ -٢٨٢.

٣٢. على عبد الرحيم صالح، **ديموقراطية التعليم وإشكالية التسلط والأزمات في المؤسسة الجامعية**، الأردن: دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، ٢٠١٩م.

٣٣. علي السيد الشخيبي، **آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٠م.

٣٤. علي السيد الشخيبي، شاكر محمد فتحي " الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية "، **المجلة العربية للتربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج (٣٤)، ديسمبر ٢٠١٥م، ص ص ٥٣- ٨٢.

٣٥. علي عبد الرؤوف محمد نصار، " تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج (٨)، ع (٢٠)، ٢٠١٥م، ص ص ٩١ – ١٢٦.

٣٦. عواطف عبدالرحمن، **مستقبل التعليم الجامعي: رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

٣٧. عيسى محمد إبراهيم، رمضان محمود عبد العليم، "ممارسة طلاب كلية التربية بجامعة الكويت للديمقراطية الرقمية داخل الجامعة"، **مجلة العلوم التربوية**، كلية الدراسات العليا للتربية، مج (٢٠)، ج(٢)، ع(٢)، أبريل٢٠١٢م،١٧١-١٧٢.

٣٨. محمد أحمد حسين رشوان، استراتيجية مقترحة لتوفير متطلبات التميز المؤسسي في الجامعات المصرية على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، **رسالة دكتوراه**، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٢٠٢٢م.

٣٩. محمد حسن العامري، عبد السلام محمد السعدي، **الإعلام والديمقراطية في الوطن** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٠م.

٤٠. محمد حسن خليل، " العلاقة بين التحصيل الدراسي والتفكير الناقد وحل المشكلات في الرياضيات لدى طلاب الصف الأول الثانوي"، **مجلة كلية التربية بالإسماعيلية**، جامعة قناة السويس، ع(١٢)، سبتمبر ٢٠٠٨م، ص ص ١٣٩-١٨٨.

٤١. محمد خطابية، راتب السعود، " تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية**، دمشق، مج (٢٧)، ع (١،٢)، ٢٠١١م، ص ص ٥٦٥-٦٠٠.

٤٢. محمد عبد الفتاح فتوح، **الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦م.

٤٣. محمد علي عزب، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١م.

٤٤. محمود فوزي أحمد، إيمان محمد فتحي، منال فتحي سمحان، " دور الأسرة في تعزيز متطلبات مجتمع المعرفة "، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، مج (٣٧)، ع (١)، مارس ٢٠٢٢م، ص ص ٤١٩ – ٤٥٤.

٤٥. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، **إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي**، عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤م.

٤٦. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **الديمقراطية الرقمية: التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة**، القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٧م.

٤٧. مصطفي عبد السميع محمد، "التكامل بين التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي لتنمية الإبداع وللابتكار"، **المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ٢٠٠٦م.

٤٨. منال السيد أحمد، خصائص مجتمع المعرفة وشموله لمجتمع المعلومات وسياساته: عرض للسياسة المعلوماتية الصينية ومدى توافقها كجزء من تكوين المجتمع المعرفي المصري والعربي، **مجلة اعلم**، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ع (١٤)، ٢٠١٥م، ص ص١٣- ٤٥.

٤٩. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **التقرير العالمي لليونسكو من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة** .باريس: منظمة اليونسكو، ٢٠٠٥م.

٥٠. نادية حسن السيد، " تقييم أداء الأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة"، **دراسات في التعليم الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، أبريل ٢٠٠٥م، ص ص ٢٨-٨٧.

٥١. نادية مخيمر عمر، الحراك الأكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول، **رسالة ماجستير**، جامعة أسيوط، كلية التربية، ٢٠٢٢م.

٥٢. نبيل علي، "الثقافة العربية وعصر المعلومات – رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي"، **سلسلة الثقافة الرقمية**، رقم (٦)، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢م.

٥٣. هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي، **التعليم الجامعي من منظور إداري**، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

٥٤. هالة محمد إبراهيم، "أخلاقيات الأستاذ الجامعي: المفهوم والآثار"، **مجلة الثقافة من اجل التنمية**، س (١٦)، ع (١٠٥)، يونيو ٢٠١٦م، ص ص ٢١٨- ٢٦٩.

٥٥. هاني الطويل، **الإدارة التعليمية: مفاهيم وآفاق**، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ١٩٩٩.

٥٦. هاني محمد بهاء الدين، **تطوير التعليم الجامعي: التحديات الراهنة وأزمة التحول**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٦م .

٥٧. هناء سامي حسن، دور رؤساء الأقسام الأكاديمية في تقرير الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية : دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠٢١م.

٥٨. هناء عودة خضري، " دليل ضوابط الملكية الفكرية"، **دراسات في التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، كلية التربية، ع (٢٣)، ص ص ٤٢٠ – ٤٦٢.

٥٩. هنري بيركنسون، **نحو نظرية تربوية بديلة- تعليم بغير أهداف- معلمون لا تقيدهم أهداف- وطلاب لا تحدوهم غايات**، ترجمة عبد الراضي إبراهيم محمد، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١م.

٦٠. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات**، مادة ٤٣ (١) معدلة بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٩٤م، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٦م.

٦١. وفاء علي، "تطوير دور الجامعات المصرية لبناء مجتمع المعرفة في ضوء خبرة ألمانيا"، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، أبريل ٢٠١٥م، مج (٥٨)، ع (٢)، ص ص ٢٤٤- ٣٤١.

62. Cerkez,M., Knowledge Society Development A Proposal, **Challenges of Knowledge Society(CKS) Journal.** Nicolae Titulescu University of Bucharest, (6)., Jun 2016, 835-841.

63. Dominik،J. **The Dynamies Of Mass Communication** ،3 Rd Ed., New York: Mac Graw Hillco ،1990.

64. Harjuhahto,K.,& et- al., **Renewing human centric and competitive Finland,** The National Knowledge Society, Prime Minister's Office, New Delhi, India: Government Information Society Programme, 2007.

65. Jurgen,K., Wolfram, S., Thomas, L., **Knowledge Unplugged**, New York: The McKinsey& Company, 2001.

66. Leach, W., Shared Governance in Higher Education: Structural and Cultural Responses to a Changing National Climate, **Center for Collaborative Policy**, California State University, Sacramento, 2008.

67. Levinson, R., Academic Freedom, Shared Governance, and the First Amendment after Garcetti v. Ceballos, **31st Annual National Conference on Law and Higher Education**, February 2011

68. Morrisett L, **Technologies of freedom?, in Democracy and new media**, edited by H Jenkins & D Thorburn, Cambridge and London : The MIT Press, 2003, pp : 26-30.

69. Peter. M., "The Democratic Functions and Dysfunctions of Political Talk Radio: The Case of Uganda", **Journal of African Media Studies**, Vol. 1 Issue 2, April 2009 .

70. PR Newswire Association LLC, **" Macrothink Institute Advocates Academic Freedom: The benefits of academic freedom are far reaching and will benefit the upcoming generation and that is why Macrothink Institute supports it!",** New York: PR Newswire, 25 Nov, 2013.

71. Varis, T., New technologies and innovation in higher education and regional development, **(RUSC) Universities and Knowledge Society Journal,** 4(2). Oct., 2007, 16-24.

72. Yliopistotry, s., et-al, **Economic Contribution of the Finnish Universities (report)**, Scotland: Biggar economics, 2017.

73. Yves, P., "Learning Spaces: an ICT-enabled Model of Future Learning in The Knowledge-based Society", **European Journal of Education**, USA, Vol.42, 2007.